

الأسماء الحسنى



(تعريفها، ضابطها، أقسامها)



د. ذياب بن مدحل العلوي

أكاديمي سعودي، أستاذ مشارك بقسم العقيدة، الجامعة الإسلامية

ملخص البحث

تألّف هذا البحث من مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.

بيّن المبحث الأول اشتقاق الاسم وتعريفه في اللغة، وتضمّن المبحث الثاني بيان تعريف الحسنى في اللغة، ثم معنى كون أسماء الله ﷻ حسنى، وذكر المبحث الثالث أربعة ضوابط لأسماء الله ﷻ الحسنى؛ وهي: الأول: أن يكون الاسم مذكوراً في الكتاب والسنة، والثاني: أن يكون الاسم وارداً في النصوص الشرعية بصيغة الاسم، والثالث: أن يكون الاسم من الأسماء الواردة في النصوص الشرعية ويدل على معنى حسن في حق الله ﷻ مطلقـاً، بدون قيد أو شرط، والرابع: أن يصح دعاء الله ﷻ به.

وقد بيّن البحث أن أسماء الله الحسنى تنقسم باعتبار أدلتها الشرعية والعقلية إلى قسمين؛ أحدها: ما دل عليه السمع فقط (أسماء خبرية)، والآخر: ما دل عليه السمع، والعقل (أسماء سمعية «خبرية» عقلية).

وبيّن أن أسماء الله الحسنى تنقسم بحسب ورودها في النصوص الشرعية إلى قسمين؛ أحدها: ما ورد في النصوص الشرعية مفرداً، والآخر: ما ورد في النصوص الشرعية مفرداً ومقترنا بغيره من الأسماء الحسنى، واقتران الأسماء الحسنى في النصوص الشرعية جاء على ضربين؛ الأول: اقتران الأسماء الحسنى بدون ذكر حرف العطف بينها، وهذا قد يكون بين اسمين، أو أكثر، والآخر: اقتران الأسماء الحسنى بذكر حرف العطف بينها.

كما بيّن البحث أن أسماء الله الحسنى تنقسم بحسب ما تدل عليه من الأسماء والصفات إلى ثلاثة أقسام؛ الأول: أسماء الله الحسنى التي تدل على جميع الأسماء والصفات، والثاني: أسماء الله الحسنى التي تدل على أكثر من صفة، والثالث: أسماء الله الحسنى التي تدل على صفة واحدة.

وبيّن أن أسماء الله الحسنى تنقسم بحسب ما تدل عليه من معان ثبوتية أو منفية إلى قسمين؛ الأول: أسماء الله الحسنى التي تتضمن معانيَ منفية وثبوتية، والثاني: أسماء الله الحسنى التي تدل على معانٍ ثبوتية.

وأنها تنقسم بحسب ما تدل عليه من الصفات الفعلية والذاتية إلى قسمين؛ الأول: ما يدل على صفة ذاتية، والآخر: من أسماء الله الحسنى ما يدل على صفة ذاتية فعلية، والصفة الفعلية التي يدل عليها الاسم الأحسن قد تكون صفة متعدية، وقد تكون صفة لازمة.

ثم خُتم البحث بخاتمة تضمّنت أبرز نتائجه.

ذياب بن مدحل العلوي

diyabmedhel@gmail.com

Al-Asma al-Husna:
Their definition, principles and categories

Dr. Dhiyab bin Medhel al-Alawi

Saudi academic, associate professor, at the Department of Creed in the Islamic University

Abstract

This essay is composed of an introduction, four chapters and an ending.

The first chapter explains the etymology of the word 'name' and it's definition in the language.

The second chapter includes a definition of *al-Husna* (the best and the most beautiful) in the language and the meaning that Allah's names are *Husna*.

The third chapter mentioned four principles for *al-Asma al-Husna*; and they are as follows:

The first: that the name is mentioned in the Quran and the Sunnah.

The second: that the name is mentioned in the Islamic texts in the shape of a name.

The third: that the name that's mentioned in the Islamic texts indicates a good meaning for Allah in all aspects without any reservation or condition.

The fourth: that it's allowed to invoke Allah with that name.

The essay explained that *al-Asma al-Husna* is divided in two categories in concern to it's Islamic and intellectual evidences:

The first: The names that only the Islamic evidences denote (*Asma Khabariyyah*).

The second: The names that the Islamic as well as the intellectual evidences denote (*Asma Sam'iyyah Khabariyyah 'Aqliyyah*).

The essay explained as well that *al-Asma al-Husna* are divided into two categories in concern to how they are mentioned in the Islamic evidences:

The first: the name mentioned by itself in the Islamic texts. The second: the name mentioned in the Islamic texts by itself or connected with other names.

The names mentioned together in the Islamic texts have two categories:

The first: names mentioned together without a conjunction particle between them. This can happen with two names or more.

The second: names mentioned together with a conjunction particle between them.

The essay also explained that *al-Asma al-Husna* are divided into three categories in concern to what the names and the attributes denote:

The first: Allah's names that denote all of the names and attributes.

The second: Allah's names that denote more than one attribute.

The third: Allah's names that denote one attribute.

The essay also explained that *al-Asma al-Husna* are divided into two categories in accordance to what they denote of affirmative and negated meanings:

The first: *al-Asma al-Husna* that include affirmative and negated meanings.

The second: *al-Asma al-Husna* that denote affirmative meanings.

The essay also explained that *al-Asma al-Husna* are divided into two categories in accordance to their denoting of attributes of continues actions and chosen actions:

The first: the names that denotes attributes of chosen actions.

The second: the names that denote attributes of chosen action and continues actions. The attribute of chosen action that the name denote can be transitive or non-transitive.

The essay was completed with an ending that included it's most important results.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، حمداً كثيراً، طيباً، مباركاً فيه، كما يحب ربنا، ويرضى، أهل الثناء، والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد.

وأشهد أن لا إله إلا الله، شهادة من يطلب أن يكون ممن يسعى بها إليه، ويحفد.

وأشهد أن محمداً عبد لله، ورسول من الإله، اصطفاه، فهداه، واجتباه، فأعلاه، في دنياه، وأخراه.

اللهم صل وسلم عليه، وعلى آله، وأصحابه، وأتباعه إلى يوم نلقاه.

وبعد، فإن أهمية العلم بأسماء ﷻ الحسنى، وصفاته العُلا في المكان الذي لا يخفى، وفي العلو الأسمى، فبأسماء الله الحسنى وصفاته العلا يعرف الرب ويعظم، قال تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الزمر: ٦٧].

وبها يتعبد العبد ويتذلل، قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

فمن هذه الأهمية كانت فكرة هذا البحث الذي يجمع ثلاث مسائل مهمة من مسائل الأسماء، والصفات، **أولاها**: متعلقة بتعريف الأسماء

الحسنى، **والثانية**: تحديد ضابط أسماء الله ﷻ، **والثالثة**: تقسيمات أسماء الله ﷻ الحسنى.

وأرجو أن أكون قد وفقت في تحديد التعريف والضابط لأسماء الله الحسنى، وجمع ما تفرق من كلام أهل العلم في تقسيمات أسماء الله ﷻ الحسنى.

وقد جعلت البحث في مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.

المبحث الأول: تعريف الاسم: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اشتقاق الاسم في اللغة.

المطلب الثاني: تعريف الاسم اصطلاحاً.

المبحث الثاني: تعريف الحسنى: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الحسنى في اللغة.

المطلب الثاني: معنى كون أسماء الله ﷻ حسنى.

المبحث الثالث: ضابط أسماء الله الحسنى.

المبحث الرابع: أقسام الأسماء الحسنى: وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: أقسام الأسماء عموماً باعتبار تسمية الله ﷻ بها، وتسمية المخلوق.

المطلب الثاني: أقسام أسماء الله الحسنى باعتبار ما يدل عليها من النصوص الشرعية، والأدلة العقلية.

المطلب الثالث: أقسام الأسماء الحسنى بحسب ورودها في النصوص الشرعية مفردة أو مقترنة بغيرها من الأسماء.

المطلب الرابع: أقسام أسماء الله الحسنى باعتبار ما تدل عليه من الأسماء، والصفات.

المطلب الخامس: أقسام أسماء الله الحسنى باعتبار ما تدل عليه من معان ثبوتية، أو منفية.

المطلب السادس: أقسام أسماء الله الحسنى باعتبار ما تدل عليه من الصفات الفعلية، والذاتية.

أمّا **الخاتمة** فسأذكر فيها أهم ما ورد في البحث.

والله أسأل أن ينفعني بهذا البحث دنيا، وأخرى.

وصلِّ اللهم على عبدك، ونبيك، ورسولك؛ محمد، وسلِّم، تسليمـًا كثيراً.

المبحث الأول
تعريف الاسم

المطلب الأول
اشتقاق الاسم في اللغة

اختلف البصريون والكوفيون في اشتقاق (الاسم)[١]:

فقال الكوفيون: إنه مشتق من الفعل: (وَسَم)، والاسم منه: (الوَسْمُ)، وَ(السِّمَة)، وهي: العلامة، فكأن الاسم علامة على المسمى باللفظ، وعلامة أيضـًا على المعنى المراد باللفظ، ثم حذفت الواو من أوله؛ التي هي فاؤه، ثم عوضوه بالهمزة في أوله.

وقال البصريون: إنه مشتق من الفعل: (سَمَو)، والاسم منه: (السُّمُو)، وهو بمعنى: العلو، والارتفاع، ثم حذفت الواو من آخره؛ التي هي لامه، ثم عوضوه بالهمزة في أوله.

وقول البصريين أرجح، لأمور[٢]:

---

(١) ينظر في هذه المسألة: المخصص لابن سيده (٥/ ٢١٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٨٣)، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ص (٤٨)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٣٩)، وتفسير البغوي ص (٧)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/ ٨٠)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦/ ٢٠٧).

(٢) هناك مباحث واعتراضات في المسألة ليس هذا موضعها، وانظر: الإنصاف في مسائل =

الأول: وجود همزة الوصل في أول اللفظ، وهمزة الوصل لا تكون إلا فيما حذفت لامه، لا فاؤه، بل العرب لا تعرف لفظًا اجتمعت فيه همزة الوصل مع حذف فائه، يقول ابن سيده: «لا يعرف شيء إذا حذفت فاؤه دخله ألف الوصل، إنما تدخله تاء التأنيث، كالزنة، والعدة، والصفة، وما أشبه ذلك»(١)، وهذا يدل على أن (الاسم) مشتق من الفعل: (سَمَو)، لا من الفعل: (وسم).

الثاني: يؤيد قول البصريين تصاريف الكلمة؛ من فعل ماض، وتصغير، وجمع، فإنك تقول في الماضي: (سمّيت) أو (أسميت)، لا: (وسمت)، وفي التصغير: (سُمَيّ)، لا: (وُسَيم)، وتجمعه على: (أسماء)، لا: (أوسام)، «والجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها»(٢)، ويقال لصاحبه: (مسمى)، ولا يقال: (موسوم)، وهذا كله يدل على أن (الاسم) مشتق من الفعل: (سَمَو)، لا من الفعل: (وسم)(٣).

وإن كان قول البصريين من جهة اللفظ هو الصحيح، لكن من جهة المعنى الأمر قريب، يقول ابن يعيش: «وكلاهما حسن من جهة المعنى، إلا أن اللفظ يشهد مع البصريين»(٤).

=

الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (١/ ٩).

(١) المخصص لابن سيده (٥/ ٢١٥)، وكذا قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (١/ ٤٠).

(٢) من كلام القرطبي في تفسيره (١/ ٨٠).

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٨٣).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٨٣).

ويقعد الكفوي قاعدة عامة بين البصريين والكوفيين فيقول: «كلما وقع التعارض بين المذهبين فمذهب البصريين من حيث اللفظ أصح، وأفصح، ومذهب الكوفيين من حيث المعنى أقوى، وأصلح»[١].

الثالث: يقول القرطبي بعد أن رجح أن الاسم مشتق من (السمو)، لا من (السمة): «ويدل على صحته أيضـًا فائدة الخلاف...: فإن من قال: الاسم مشتق من العلو يقول: لم يزل الله -سبحانه- موصوفـًا قبل وجود الخلق، وبعد وجودهم، وعند فنائهم، ولا تأثير لهم في أسمائه، ولا صفاته، وهذا قول أهل السنة.

ومن قال: الاسم مشتق من: (السمة)؛ يقول: كان الله في الأزل بلا اسم، ولا صفة، فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء، وصفات، فإذا أفناهم بقي بلا اسم، ولا صفة، وهذا قول المعتزلة، وهو خلاف ما أجمعت عليه الأمة، وهو أعظم في الخطأ من قولهم: إن كلامه مخلوق -تعالى الله عن ذلك-»[٢].

المطلب الثاني

تعريف الاسم اصطلاحًا

من يريد أن يُعَرِّفَ الاسم يواجه عدة صعوبات، منها:

أولاً: كثرة علامات الاسم اللفظية والمعنوية، مما يصعب بالتالي وضع

---

(١) الكليات ص (٨٣).

(٢) تفسير القرطبي (١/ ٨٠).

تعريف جامع مانع[١] للاسم[٢].

ثانيـًا: كثرة التعريفات الذي تذكر للاسم، حتى قيل: إنه لا حد له، يقول أبو البركات الأنباري: «قد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة، تنيف على سبعين حداً... ومنهم من قال: لا حد له؛ ولهذا لم يحده سيبويه، وإنما اكتفى فيه بالمثال، فقال: الاسم: رجل، وفرس[٣]»[٤].

ثالثـًا: كثرة الاعتراضات من أهل العلم على كل أو معظم تعريفات الاسم، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض كلام له: «إنه إلى الساعة لا يعلم للناس حد مستقيم على أصلهم... حتى إن النحاة لما دخل متأخروهم في الحدود ذكروا للاسم بضعة وعشرين حداً، وكلها معترض عليها على أصلهم، بل إنهم ذكروا للاسم سبعين حداً لم يصح منها شيء، كما ذكر ذلك ابن الأنباري المتأخر... وعامة الحدود المذكورة في كتب الفلاسفة، والأطباء، والنحاة، والأصوليين، والمتكلمة؛ معترضة على أصلهم، وإن قيل

---

(١) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على المنطقيين ص (٣٩٦) في معرض كلام له: «لا يمكن أن تحد القضايا العلمية بحد جامع مانع، بل تختلف باختلاف أحوال من علمها، ومن لم يعلمها» ا.هـ.

(٢) ينظر في علامات الاسم: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (١/ ٢٧)، وضياء السالك إلى أوضح المسالك (١/ ٢٤).

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ١٢)، ونصه: «فالاسم: رجل، وفرس، وحائط».

(٤) أسرار العربية (١/ ٣٨).

بسلامة بعضها كان قليلاً، بل منتفيا»[١].

وقال ابن فارس بعد أن ذكر عدة تعريفات للاسم، واعترض عليها: «هذه مقالات القوم في حد الاسم يعارضها ما قد ذكرته، وما أعلم شيئًا مما ذكرته سلم من معارضة، والله أعلم أيّ ذلك أصح، وذكر لي عن بعض أهل العربية أن الاسم: ما كان مستقراً على المسمى وقت ذكرك إياه، ولازمًا له، وهذا قريب»[٢].

بعد هذا لا إخال نفسي إلا ذاكراً بعض تعريفات أهل العلم للاسم، من ذلك:

أولاً: «حد الاسم: كل كلمة دلت على معنى في نفسها، ولم تتعرض بنيتها للزمان»[٣].

ثانيًا: الاسم: ما جاز أن يكون فاعلاً، أو مفعولاً، وقال فيه السُّهَيلي بعد أن ذكره: «قول صحيح في صناعة النحو، ولا يلتفت إلى غيرها»[٤].

ثالثًا: ويقول المبرد: «أما الأسماء فما كان واقعًا على معنى؛ نحو: رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك، وتعتبر الأسماء بواحدة كل ما دخل

---

(١) الرد على المنطقيين ص (٨).

(٢) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ص (٤٩)، وينظر: الكليات ص (٨٣)، والتفسير الكبير (١/ ٤٥).

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (١/ ٢٥).

(٤) نتائج الفكر ص (٥٠).

عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم»[١].

رابعًا: ويقول ابن السَّرّاج: «الاسم: ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصًا، وغير شخص، فالشخص نحو: رجل، وفرس، وحجر، وبلد، وعمر، وبكر، وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب، والأكل، والظن، والعلم، واليوم، والليلة، والساعة»[٢].

خامسًا: ويقول ابن جني: «الاسم: ما حسن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص، فحرف الجر: نحو قولك: من زيد، وإلى عمرو، وكونه عبارة عن شخص: نحو قولك: هذا رجل، وهذه امرأة»[٣].

وهذه التعاريف وغيرها إما أن تعرف الاسم بالنظر إلى معناه، ودلالته، كمن قال: إنه ما دل على معنى مفرد، أو غير مقترن بزمان، أو أن تعرف الاسم بالنظر إلى العلامات كمن قال: إنه اللفظ الذي يصح أن يقع فاعلاً، أو مفعولاً، أو يصح أن تدخل عليه حروف الجر، والله أعلم.

---

(١) المقتضب لابن المبرد (١/ ٣).

(٢) الأصول في النحو (١/ ٣٦).

(٣) اللمع في العربية لابن جني ص (٧).

المبحث الثاني

تعريف الحسنى

المطلب الأول

تعريف الحسنى في اللغة[١]

الحسنى من الفعل: حسن، يحسن، حسناً، فهو حسن، وأحسن، وهي حسنة، وحسناء، وحسنى.

والحسنى -على وزن فُعلى-: مؤنث كلمة: الأحسن، كالكبرى: تأنيث: الأكبر، والصغرى: تأنيث: الأصغر، يقال: رجل أحسن، وامرأة حسنى.

وليست الحسنى مؤنث كلمة: الحسن؛ فإن جمعه: حسان، ومؤنثه: حسنة، وحسناء، وحُسَّانَة.

والحسن: بمعنى: الجمال، والبهاء، والكمال، وهو ضد: القبح، ونقيضه، ليس له في اللغة معنى غير هذا، يقول ابن فارس: «الحاء والسين والنون: أصل واحد، فالحُسن: ضد القبح... وليس في الباب إلا هذا»[٢].

---

(١) انظر مادة (حسن) في: معجم مقاييس اللغة ص (٢٤٣)، ولسان العرب (٣/ ١٧٧)، والقاموس المحيط ص (١١٨٩)، ومعجم تهذيب اللغة (١/ ٨٢١)، والكليات ص (٤٠٢)، والتعريفات ص (٨٧)، والمفردات في غريب القرآن ص (١٢٥)، وإعراب القرآن وبيانه (٣/ ٥٠١)، والبحر المحيط (٥/ ٢٣١).

(٢) معجم مقاييس اللغة ص (٢٤٣).

وصح وصف الله ﷻ لأسمائه وهي جمع بـ (الحسنى)، وهو لفظ يوصف به المؤنث المفرد في مثل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]؛ لأن جمع التكسير مطلقًا وجمع المؤنث السالم يجريان مجرى المؤنثة الواحدة المجازية التأنيث، فجميع الجموع -ما عدا جمع العاقل المذكر- يصح وصفها بالمؤنث، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿لِنُرِيَكَ مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى﴾ [طه: ٢٣]، ولم يقل: الكبريات.

وقوله تعالى: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه: ١٨]، ولم يقل: أخريات.

يقول الشنقيطي: «قوله: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾: تأنيث الأحسن، وإنما وصف أسماءه -جل وعلا- بلفظ المؤنث المفرد؛ لأن جمع التكسير مطلقا وجمع المؤنث السالم يجريان مجرى المؤنثة الواحدة المجازية التأنيث، كما أشار له في الخلاصة بقوله:

والتاءُ معْ جمعٍ سوى السالمِ مِنْ ... مذكّر كالتّاء مِن إحدى اللَّبِنْ

ونظير قوله هنا: ﴿ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، من وصف الجمع بلفظ المفرد المؤنث قوله: ﴿مِنْ ءَايَٰتِنَا ٱلْكُبْرَى﴾ [طه: ٢٣]، وقوله: ﴿مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه: ١٨]»[1].

---

(١) أضواء البيان (٤/ ٣٠٧)، وانظر: المحرر الوجيز ص (٧٦٣) و(١٢٤٥)، والكشاف ص (٦٥١)، وينظر من كتب اللغة: معجم تهذيب اللغة (١/ ٨٢١)، ولسان العرب (٣/ ١٧٧).

المطلب الثاني
معنى كون أسماء الله ﷻ حسنى

معنى أن أسماء الله ﷻ حسنى أي: بلغت في الحسن والجمال الغاية، وفي الفضل والكمال النهاية، فلا يتصور حسن وكمال وجمال يقارب ويماثل حسنها وكمالها وجمالها فضلاً أن يفوقها ويتعداها، وليس فيها ما يدل على نقص، بأي وجه من الوجوه، مما يدل على عظمة الرب المتسمي بها، وهو الله ﷻ.

فحسن أسماء الله ﷻ يتضمن: حسن الاسم لفظـًا، وحسن الاسم معنى، وحسن من يتسمى به، وهو الله ﷻ.

على هذا تواردت وتواترت كلمة أهل العلم، يقول ابن القيم: «كل ما ينزه -سبحانه- عنه من العيوب والنقائص فهو داخل فيما نزه نفسه عنه، وفيما يسبح به، ويقدس، ويحمد، ويمجد، وداخل في معاني أسمائه الحسنى، وبذلك كانت حسنى؛ أي: أحسن من غيرها، فهي أفعل تفضيل، معرّفة باللام؛ أي: لا أحسن منها بوجه من الوجوه، بل لها الحسن الكامل التام المطلق»(١).

ويقول: «من استقرأ الأسماء الحسنى وجدها مدائحَ، وثناءً، تقصر بلاغات الواصفين عن بلوغ كنهها، وتعجز الأوهام عن الإحاطة بالواحد منها، ومع ذلك فلله -سبحانه- محامد ومدائح وأنواع من الثناء لم تتحرك بها الخواطر،

---

(١) الصواعق المرسلة (٤/ ١٤٤٣).

ولا هجست في الضمائر، ولا لاحت لمتوسم، ولا سنحت في فكر»[١].

ويقول: «لما كان المقصود بالاسم التعريف، والتمييز، وكان الاسم الواحد كافياً في ذلك؛ كان الاقتصار عليه أولى.

ويجوز التسمية بأكثر من اسم واحد، كما يوضع له: اسم، وكنية، ولقب.

وأما أسماء الرب -تبارك وتعالى-، وأسماء كتابه، وأسماء رسوله؛ لما كانت نعوتاً دالة على المدح، والثناء؛ لم تكن من هذا الباب، بل من باب تكثير الأسماء؛ لجلالة المسمى، وعظمته، وفضله، كما قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠])[٢].

يقول ابن سعدي: «هو الجميل في أسمائه فإنها كلها حسنى، بل أحسن الأسماء على الإطلاق، وأجملها، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]»[٣].

ويقول ابن عثيمين: «أسماء الله تعالى كلها حسنى، أي: بالغة في الحسن غايته، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]»[٤].

---

(١) طريق الهجرتين ص (١٣١).

(٢) تحفة المودود (٢٤٧).

(٣) الحق الواضح المبين ص (٢٢٦)، (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي).

(٤) القواعد المثلى ص (٢١).

المبحث الثالث

ضابط أسماء الله الحسنى

إن المتتبع لكتب أهل العلم يرى اختلافـًا كبيراً في تعيين أسماء الله الحسنى، فبعضهم لم يبلغ بها تسعة وتسعين اسمـًا، ومنهم من توسع في عدِّها فأدخل فيها ما ليس منها.

وهذا التباين الكبير في ذكر وتعيين الأسماء الحسنى كفيل بإبراز شيء من أهمية وضع ضابط لأسماء الله ﷻ الحسنى، بحيث يميز به ما يدخل في الأسماء الحسنى، وما يخرج منها؛ مما يذكره من اجتهد من أهل العلم في تعيينها، وإن كان تحديد الضابط ليس رافعـًا للخلاف، وإنما هو مخفف له، ففرق بين أن يقال: ضابط أسماء الله الحسنى، وبين أن يقال: أهذا اسم لله ﷻ، أم لا؟، ففرق بين الضابط، وبين تطبيقه على الأسماء الواردة في النصوص الشرعية.

ومهما يكن من أمر فبعد استعراض المعاني اللغوية والاصطلاحية لمعنى (الاسم)، ولمعنى (الحسنى)، وبعد التأمل في كلام أهل العلم ممن ذكر بعض الضوابط في أسماء الله الحسنى[1]، والنظر في مناهج أهل العلم في

---

(١) من الكتب المعاصرة التي اعتنت بذكر ضابط لأسماء الله الحسنى: كتاب (أسماء الله وصفاته) لعمر بن سليمان الأشقر، وكتاب (معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى) للدكتور: محمد بن خليفة التميمي، وكتاب (أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة) للدكتور: محمود عبد الرازق الرضواني.

تعداد الأسماء الحسنى[1]؛ يمكن أن يقال: إن ضابط الأسماء الحسنى هو ما ذكره الله ﷻ بقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

فهذه الآية الكريمة ذكرت أربعة ضوابط لأسماء الله ﷻ الحسنى، جمعت كل ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، وإليك البيان والتفصيل:

الضابط الأول: أن يكون الاسم مذكوراً في الكتاب والسنة (الوقوف على ما ذكر في الكتاب والسنة من الأسماء):

وقد دلت الآية على هذا الضابط من خمسة أوجه:

الوجه الأول: قوله: ﴿وَلِلَّهِ﴾، ووجهه: أن الله ﷻ أخبر أن الأسماء الحسنى له، وما يتعلق بالله ذاتـًا، وأسماءً، وصفاتٍ؛ كلُّه غيب؛ ولا طريق لنا للعلم به إلا الخبر من كتاب، أو سنة، فيجب الوقوف في إثبات الأسماء على ما ورد في الكتاب، والسنة، يقول ابن عاشور في الآية: «إضافة الأسماء إلى

---

(١) اجتهد بعض العلماء في عَدِّ الأسماء الحسنى، وهم كثر، منهم: البيهقي في (الأسماء والصفات)، وابن منده في (التوحيد)، وابن العربي في (أحكام القرآن).
وبعض أهل العلم ذكر شيئـًا من مناهج أهل العلم في تعيين أسماء الله الحسنى، منهم: الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) (١١/ ٢١٨)، والدكتور: محمد بن خليفة التميمي في كتابه (معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى)، والدكتور: عبد الله بن صالح الغصن في كتابه (أسماء الله الحسنى).

الله تؤذن بأن المقصود أسماؤه التي ورد في الشرع ما يقتضي تسميته بها»[(١)].

وقد نص عامة أهل السنة على أن أسماء الله ﷻ وصفاته توقيفية، يقول الإمام أحمد: «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، لا يُتَجَاوز القرآن والحديث[(٢)]»[(٣)].

ويقول ابن قدامة: «مذهب السلف -رحمة الله عليهم- الإيمان بصفات الله -تعالى-، وأسمائه؛ التي وصف بها نفسه في آياته، وتنزيله، وعلى لسان رسوله، من غير زيادة عليها، ولا نقص منها»[(٤)].

ويقول ابن القيم: «إن ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات[(٥)]

(١) التحرير والتنوير (٩/ ١٨٩)، ويقول أيضـاً (١٦/ ١٩٢): «تقديم المجرور في قوله: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨] للاختصاص؛ أي: لا لغيره؛ لأن غيره إما أن يكون اسمه مجرداً من المعاني المدلولة للأسماء مثل: الأصنام، وإما أن تكون حقائقها فيه غير بالغة منتهى كمال حقيقتها، كاتصاف البشر بالرحمة، والملك، وإما أن يكون الاتصاف بها كذباً، لا حقيقة، كاتصاف البشر بالكبر؛ إذ ليس أهلاً للكبر، والجبروت، والعزة».

(٢) يقول فالح بن مهدي في التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية (١/ ٢٥) في شرح قول الإمام أحمد: «قول الإمام أحمد: لا يُتجاوز القرآن والحديث؛ معناه: أن الأسماء والصفات توقيفية، فمصدرها: الكتاب، والسنة».

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥/ ٢٦).

(٤) ذم التأويل ص (١١).

(٥) **فائدة**: جاء من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ بعث رجلاً على سرية، وكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم، فيختم بـ(قل هو الله أحد)، فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ، فقال: «سلوه: لأي شيء يصنع ذلك؟»، فسألوه، فقال: لأنها صفة الرحمن، وأنا أحب أن أقرأ =

توقيفي»[1].

=

بها، فقال النبي ﷺ: «أخبروه أن الله يحبه»، رواه البخاري، رقم: (٧٣٧٥).
يقول الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٣٦٩): «وفي حديث الباب: حجة لمن أثبت أن لله صفة، وهو قول الجمهور، وشذ ابن حزم، فقال: هذه لفظة اصطلح عليها أهل الكلام من المعتزلة، ومن تبعهم، ولم تثبت عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من أصحابه، فإن اعترضوا بحديث الباب فهو من أفراد سعيد بن أبي هلال، وفيه ضعف.
قال: وعلى تقدير صحته فـ(قل هو الله أحد) صفة الرحمن، كما جاء في هذا الحديث، ولا يزاد عليه، بخلاف الصفة التي يطلقونها، فإنها في لغة العرب لا تطلق إلا على جوهر، أو عرض»، ثم أخذ في تفنيده، لمن يحب الرجوع إليه.

(١) بدائع الفوائد (١/ ١٤٧).
عامة أهل العلم على أن الأسماء والصفات توقيفية، وممن نص من أهل العلم على توقيفية الأسماء والصفات: الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح (١/ ٥٦)، والسجزي في كتاب الحرف والصوت ص (١٢١ - ١٢٢)، والخطابي في شأن الدعاء ص (١١١)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٢٢٠)، والسفاريني في لوامع الأنوار (١/ ١٢٤)، وغيرهم كثير.
ونص الأشاعرة على أن أسماء الله ﷻ توقيفية، وقالت المعتزلة، والكرامية: يجوز إطلاق ما لم يرد به النص، إن دل على المدح في حق الله ﷻ، ووافقهم الباقلاني من الأشاعرة.
يقول الرازي في كتابه لوامع البينات ص (١٨): «مذهب أصحابنا -يعني: الأشاعرة-: أنها توقيفية، وقالت المعتزلة، والكرامية: إن اللفظ إذا دل العقل على أن المعنى ثابت في حق الله سبحانه جاز إطلاق ذلك اللفظ على الله تعالى، سواء ورد التوقيف به، أو لم يرد، وهو قول القاضي أبي بكر الباقلاني من أصحابنا»ا.ه، وينظر قول القاضي أبي بكر الباقلاني في كتابه تمهيد الأوائل ص (٢٦١).
واختار الغزالي أن التوقيف مختص بالأسماء، دون الصفات، وهذا في قوله: «الاسم غير،
=

الوجه الثاني: قوله: ﴿ٱلْأَسْمَآءُ﴾، ووجهه: أن الألف واللام في الأسماء للعهد[١]، ولا معهود إلا ما ذكر في الكتاب، والسنة، فوجب الوقوف عليهما.

يقول ابن حزم: «لا يحل لأحد أن يسمي الله ﷻ بغير ما سمى به نفسه،

=

والصفة غير، فاسمي محمد، واسمك أبو بكر، فهذا من باب الأسماء، وأما الصفات فمثل وصف هذا الإنسان بكونه طويلاً، فقيها، وكذا، وكذا، إذا عرفت هذا الفرق فيقال: إما إطلاق الاسم على الله فلا يجوز إلا عند وروده في القرآن، والخبر، أما الصفات فإنه لا تتوقف على التوقيف»ا.ه، ذكر قول الغزالي هذا: الحافظ ابن حجر في الفتح (١١/ ٢٢٦)، والرازي في تفسيره (١/ ١٥٤)، وفي لوامع البينات ص (١٨).

وتوقف إمام الحرمين الجويني في الإرشاد ص (١٤٣) في الأسماء التي لم يرد فيها نص، وهذا في قوله: «ما ورد الشرع بإطلاقه في أسماء الله -تعالى- وصفاته أطلقناه، وما منع الشرع من إطلاقه منعناه، وما لم يرد فيه إذن ولا منع لن نقض فيه بتحليل، ولا تحريم، فإن الأحكام الشرعية تتلقى من موارد السمع، ولو قضينا بتحليل أو تحريم من غير شرع لكنا مثبتين حكما دون السمع»ا.ه.

ونسب هذا القول الزركشي في شرح جمع الجوامع (٤/ ٨٦٩) إلى الباقلاني، فلعل له في المسألة قولين.

وذكر الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي (٤/ ٢٣٨) قولاً ولم ينسبه لأحد: «أنه يكفي ورود مادته في لسان الشارع، فإن وردت جاز».

وينظر -غير ما ذكر-: المحرر الوجيز ص (٧٦٣)، والبحر المحيط (٥/ ٢٣١)، وشرح المقاصد للتفتازاني (٤/ ٣٤٤)، وشرح جوهرة اللقاني للباجوري ص (٨٩).

(١) هذا على رأي ابن حزم، ومن أهل التفسير من يرى أن الألف واللام هنا جنسية؛ التي تأتي بمعنى: كل، والمعنى: أن لله ﷻ كل الأسماء الحسنى، وسيأتي مزيد بيان له في الضابط الثالث.

ولا أن يصفه بغير ما أخبر به -تعالى- عن نفسه، قال ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

فمنع -تعالى- أن يسمى إلا بأسمائه الحسنى، وأخبر أن من سماه بغيرها فقد ألحد.

والأسماء الحسنى بالألف واللام لا تكون إلا معهودة، ولا معروف في ذلك إلا ما نص الله - تعالى - عليه، ومن ادعى زيادة على ذلك كلف البرهان على ما ادعى، ولا سبيل له إليه، ومن لا برهان له فهو كاذب في قوله، ودعواه، قال ﷻ: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]»[(١)].

الوجه الثالث: قوله: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾، فالمعنى: أن أسماء الله قد بلغت الغاية في الحسن، والنهاية في الجمال، بحيث لا يقوم غيرها مقامها، فيجب الوقوف فيها على ما ورد في الكتاب، أو السنة، وإلا لزم أن يُسمى ﷻ بما ليس بحسن، يقول ابن عطية: «وحُسن الأسماء إنما يتوجه بتحسين الشرع لإطلاقها، والنص عليها»[(٢)].

الوجه الرابع: قوله: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾، ووجهه: أن الله ﷻ أمر أن ندعوه بأسمائه، وأسماؤه ما ذكر في الكتاب، والسنة، يقول الخازن: «يعني: ادعوا الله بأسمائه التي سَمَّى بها نفسه، أو سَمَّاه بها رسوله ﷺ، ففيه دليل على أن

(١) المحلى لابن حزم (١/ ٤٩ - ٥٠).
(٢) المحرر الوجيز ص (٧٦٣).

أسماء الله توقيفية؛ لا اصطلاحية»(١).

الوجه الخامس: قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾:

ففي الآية وعيد من الله ﷻ للذين يلحدون في أسمائه، وذكر أهل العلم أن من الإلحاد في أسماء الله ﷻ: تسميته بما لم يرد لا في الكتاب، ولا في السنة.

يقول البغوي: «قال أهل المعاني: الإلحاد في أسماء الله تسميته بما لم يتسم به، ولم ينطق به كتاب الله، ولا سنة رسوله ﷺ»(٢).

ويقول الحافظ ابن حجر: «قد قال أهل التفسير: من الإلحاد في أسمائه تسميته بما لم يرد في الكتاب، أو السنة الصحيحة»(٣).

ويخرج بهذا الضابط الأول أمور ثلاثة:

الأمر الأول: كل ما لم يذكر في الكتاب والسنة من الأسماء، مما قد يطلقه الإنسان لجهله، أو يستحسنه برأيه، ويؤديه إليه عقله؛ إذ العقل لا مدخل له في أسماء الله ﷻ، وصفاته على سبيل التفصيل(٤)، فمهما بلغ

(١) تفسير الخازن (٢/ ٢٧٦).

(٢) تفسير البغوي ص (٥٠٤).

(٣) فتح الباري (١١/ ٢٢٤).

(٤) يذكر أهل العلم أن العقل لا مدخل له في الأسماء والصفات على سبيل التفصيل، ولكن على سبيل الإجمال، فالله ﷻ جبل الناس على الإقرار بتعظيمه، والخضوع لعظمته، لكن =

الرأي، وعظم الفكر، وأعمل العقل؛ فهو غير مأمون أن يسمي الله ﷻ باسم ليس بحسن، فالعقل قاصر، والفكر ناقص، والرأي متهم.

يقول ابن عطية: «الصواب: ألا يُسمى الله – تعالى – إلا باسم قد أطلقته الشريعة، ووقفت عليه أيضـاً، فإن هذه الشريطة التي في جواز إطلاقه من أن يكون مدحـاً خالصـاً لا شبهة فيه، ولا اشتراك، أمر لا يحسنه إلا الأقل من أهل العلوم، فإذا أُبيح ذلك تَسَوَّر عليه من يظن بنفسه الإحسان –وهو لا يُحسن– فأدخل في أسماء الله ما لا يجوز إجماعـاً»[1].

الأمر الثاني: ويخرج بهذا الضابط: الأسماء التي قد يقيسها بعض الناس على أسماء الله ﷻ؛ المذكورة في الكتاب، والسنة؛ لأن أسماء الله ﷻ

=

العلم بتفاصيل الأسماء، والصفات، وما يثبت لله ﷻ منها، وما ينفي عنه؛ فهذا لا يتلقى إلا عن طريق الشرع، يقول ابن القيم في شفاء العليل ص (٤٩٨): «وهكذا باب التوحيد وإثبات الصفات، فإن في الفطرة الإقرار بالكمال المطلق، الذي لا نقص فيه للخالق – سبحانه– ولكن معرفة هذا الكمال على التفصيل مما يتوقف على الرسل، وكذلك تنزيهه عن النقائص والعيوب، هو أمر مستقر في فطر الخلائق... فليس في العقول أبين ولا أجلى من معرفتها بكمال خالق هذا العالم، وتنزيهه عن العيوب، والنقائص، وجاءت الرسل بالتذكرة بهذه المعرفة، وتفصيلها».

ويقول ابن عثيمين في تقريب التدمرية ص (١٥): «القول في أسماء الله وصفاته من باب الخبر المحض؛ الذي لا يمكن للعقل إدراك تفاصيله؛ فوجب الوقوف فيه على ما جاء به السمع».

(١) المحرر الوجيز ص (٧٦٣)، وانظر: شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (١/ ٧٥).

الحسنى توقيفية لا يقاس عليها، وهذا ابن عبد البر يمنع القياس في باب التوحيد عمومـًا، ويحكي عدم الخلاف بين أهل السنة في هذا حينما يقول: «لا خلاف بين فقهاء الأمصار، وسائر أهل السنة -وهم أهل الفقه، والحديث- في نفي القياس في التوحيد، وإثباته في الأحكام، إلا داود بن علي بن خلف الأصفهاني، ثم البغدادي، ومن قال بقولهم، فإنهم نفوا القياس في التوحيد والأحكام جميعـًا، وأما أهل البدع فعلى قولين في هذا الباب -سوى القولين المذكورين-: منهم من أثبت القياس في التوحيد والأحكام جميعـًا، ومنهم من أثبته في التوحيد، ونفاه في الأحكام»[1].

ويبين الخطابي هذا بأمثلته في قوله: «من عِلْم هذا الباب - أعني: الأسماء والصفات -، ومما يدخل في أحكامه، ويتعلق به من شرائط: أنه لا يتجاوز فيها التوقيف، ولا يستعمل فيها القياس؛ فيلحق بالشيء نظيره في ظاهر وضع اللغة، ومتعارض الكلام.

فالجواد لا يجوز أن يقاس عليه: السخي، وإن كانا متقاربين في ظاهر الكلام، وذلك أن السخي لم يرد به التوقيف كما ورد بالجواد، ثم إن السخاوة موضوعة في باب الرخاوة واللين، يقال: أرض سخية، وسخاوية؛ إذا كان فيها لين ورخاوة.

وكذلك لا يقاس عليه السمح؛ لما يدخل السماحة من معنى اللين والسهولة، وأما الجود فإنما هو سعة العطاء من قولك: جاد السحاب؛ إذا

(١) جامع بيان العلم وفضله ص (٢/ ٨٨٧).

أمطر فأغزر، ومطر جود وفرس جواد؛ إذا بد ما في وسعه من الجري.

وقد جاء في الأسماء: القوي، ولا يقاس عليه: الجَلْدُ، وإن كانا يتقاربان في نعوت الآدميين؛ لأن باب التجلد يدخله التكلف، والاجتهاد.

ولا يقاس على القادر: المطيق، ولا المستطيع؛ لأن الطاقة والاستطاعة إنما تطلقان على معنى قوة البنية، وتركيب الخِلقة.

ولا يقاس على الرحيم: الرقيق، وإن كانت الرحمةُ في نعوت الآدميين نوعـًا من رقة القلب، وضعفه عن احتمال القسوة.

وفي صفات الله سبحانه: الحليم، والصبور، فلا يجوز أن يقاس عليهما: الوقور، والرزين.

وفي أسمائه العليم ومن صفته العلم؛ فلا يجوز قياسـًا عليه أن يسمى: عارفـًا؛ لما تقتضيه المعرفة من تقديم الأسباب التي يتوصل بها إلى علم الشيء، وكذلك لا يوصف بالعاقل.

وهذا الباب يجب أن يراعى ولا يُغفل؛ فإن عائدته عظيمة، والجهل به ضار، وبالله التوفيق»[١].

وكذا يبينه البغوي في قوله: «أسماء الله تعالى على التوقيف؛ فإنه يسمى جواداً ولا يسمى سخيـًا، وإن كان في معنى الجواد، ويسمى رحيمـًا ولا يسمى رفيقـًا، ويسمى عالمـًا ولا يسمى عاقلاً.

---

(١) شأن الدعاء ص (١١١ - ١١٣).

وقال تعالى: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقال عز من قائل: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٥٤].

ولا يقال: يا مخادع، يا مكار، بل يدعى بأسمائه التي ورد بها التوقيف على وجه التعظيم، فيقال: يا الله، يا رحمن، يا رحيم، يا عزيز، يا كريم، ونحو ذلك»[(١)].

وبعض سر هذا -والعلم عند الله- أن الله ﷻ يتسمى بأفضل الأسماء؛ التي تدل على أكمل الصفات، مع البعد في دلالتها عن كل نقص، فمن أسماء صفات الإحسان: البر، الرحيم، الودود، الرفيق، الشفوق؛ نرى أن الله ﷻ تسمى بالبر، الرحيم، الودود؛ دون الرفيق، والشفوق.

وحتى وزن الاسم وصيغته يختار الله ﷻ منه أكمله، فاختار السميع، دون السامع، والباصر، دون المبصر، والناظر.

هذا ما صرح به أو أشار إليه ابن القيم في قوله: «أسماؤه الدالة على صفاته هي أحسن الأسماء وأكملها؛ فليس في الأسماء أحسن منها، ولا يقوم غيرها مقامها، ولا يؤدي معناها، وتفسير الاسم منها بغيره ليس تفسيراً بمرادف محض، بل هو على سبيل التقريب والتفهيم.

---

(١) تفسير البغوي ص (٥٠٤)، ونص على هذا أيضاً: ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ١٣٧)، والخازن في تفسيره (٢/ ٢٧٦)، والزجاج فيما ذكره عنه ابن الجوزي في زاد المسير ص (٤٦٥)، وأبو الحسن القابسي فيما ذكره عنه ابن حجر في فتح الباري (١١/ ٢٢٦).

وإذا عرفت هذا فله من كل صفة كمال أحسن اسم، وأكمله، وأتمه معنى، وأبعده وأنزهه عن شائبة عيب أو نقص؛ فله من صفة الإدراكات: العليم الخبير دون العاقل الفقيه، والسميع البصير، دون السامع، والباصر، والناظر، ومن صفات الإحسان: البر، الرحيم، الودود؛ دون الرفيق، والشفوق، ونحوهما.

وكذلك: العلي، العظيم؛ دون الرفيع، الشريف.

وكذلك: الكريم، دون السخي، والخالق، الباريء، المصور؛ دون الفاعل، الصانع، المشكل، والغفور، العفو؛ دون الصفوح، الساتر.

وكذلك سائر أسمائه -تعالى- يجري على نفسه منها أكملها، وأحسنها، وما لا يقوم غيره مقامه، فتأمل ذلك؛ فأسماؤه أحسن الأسماء؛ كما أن صفاته أكمل الصفات، فلا تعدل عما سمى به نفسه إلى غيره؛ كما لا تتجاوز ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله إلى ما وصفه به المبطلون، والمعطلون»[١].

الأمر الثالث: ويخرج بهذا الضابط: كل ما يذكر في باب الإخبار عن الله ﷻ، وإن كان على صيغة الاسم، لأن باب الأسماء توقيفي، وباب الأخبار غير توقيفي، يقول ابن القيم: «ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفًا، كالقديم،

---

(١) بدائع الفوائد (١/ ١٥٢)، وانظر: مدارج السالكين (٣/ ٣٨٤ – ٣٨٥).

والشيء، والموجود، والقائم بنفسه[١]، فهذا فصل الخطاب في مسألة أسمائه: هل هي توقيفية، أو يجوز أن يطلق عليه منها بعض ما لم يرد به السمع؟»[٢].

الضابط الثاني: أن يكون الاسم وارداً في النصوص الشرعية (بصيغة الاسم)[٣]، وهذا الضابط ذكره الله ﷻ في قوله: ﴿ٱلۡأَسۡمَآءُ ﴾.

فكل ما لم يرد في النصوص الشرعية بصيغة الاسم فليس هو من الأسماء الحسنى، لأنه ليس باسم، والله ﷻ قال: ﴿ٱلۡأَسۡمَآءُ ﴾، ولم يقل: الصفات، ولا الأفعال، ولا غيرها.

---

(١) الألفاظ التي تدخل تحت باب الخبر، ولا تدخل تحت باب الأسماء والصفات؛ نوعان:

الأول: ألفاظ وردت في الكتاب والسنة، أو أشار الكتاب والسنة إليهما، فمن الوارد لفظ: الصنع، والاتقان؛ المذكوران في قوله تعالى: ﴿ صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍۚ ﴾ [النمل: ٨٨].

ومن المشار إليه لفظ (الشيء) في قوله: ﴿ قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ ﴾ [الأنعام: ١٩].

الثاني: الألفاظ التي لم ترد في الكتاب، ولا في السنة، وهي تدخل تحت باب الإخبار، وهذا مثل لفظ: الذات، والقديم، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع فتاواه (٩/ ٣٠١): «وأما إذا احتيج إلى الإخبار عنه، مثل أن يقال: ليس هو بقديم، ولا موجود، ولا ذات قائمة بنفسها، ونحو ذلك، فقيل في تحقيق الإثبات: بل هو سبحانه قديم، موجود، وهو ذات قائمة بنفسها، وقيل: ليس بشيء، فقيل: بل هو شيء، فهذا سائغ».

(٢) بدائع الفوائد (١/ ١٤٧).

(٣) هذا لفظ الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١١/ ٢٢٤).

والمقصود بالاسم في حق الله ﷻ: هو اللفظ الثابت في النصوص الشرعية الدال على ذات الله ﷻ، وعلى المعاني التي تقوم بالذات.

أما الصفة: فهي اللفظ الثابت في النصوص الشرعية الدال على المعاني التي تقوم بالذات.

فالعليم اسم من أسماء الله ﷻ؛ لأنه يدل على ذات الله ﷻ، وعلى اتصاف الذات بصفة العلم، والعلم صفة لله ﷻ، لا اسم؛ لأنه يدل على اتصاف الله ﷻ بالعلم، فالاسم يدل على أمرين: الذات، والمعنى القائم بالذات، والصفة تدل على المعنى القائم بالذات فقط.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «كل اسم من أسمائه يدل على الذات المسماة، وعلى الصفة التي تضمنها الاسم، كـ(العليم): يدل على الذات، والعلم، و(القدير) يدل على الذات، والقدرة، و(الرحيم) يدل على الذات، والرحمة»[1].

ويقول ابن القيم: «إن الاسم من أسمائه -تبارك وتعالى- كما يدل على الذات والصفة التي اشتق منها بالمطابقة؛ فإنه يدل عليه دلالتين أخريين بالتضمن واللزوم، فيدل على الصفة بمفردها بالتضمن، وكذلك على الذات المجردة عن الصفة، ويدل على الصفة الأخرى باللزوم، فإن اسم السميع يدل على ذات الرب وسمعه بالمطابقة، وعلى الذات وحدها، وعلى السمع

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣٣ - ٣٣٤)، وانظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٨٣).

وحده بالتضمن، ويدل على اسم الحي، وصفة الحياة بالالتزام، وكذلك سائر أسمائه، وصفاته»[١].

وقالت اللجنة الدائمة: «الفرق بين الاسم، والصفة: أن الاسم: ما دل على الذات، وما قام بها من صفات، وأما الصفة: فهي ما قام بالذات مما يميزها عن غيرها من معان ذاتية، كالعلم، والقدرة، أو فعلية، كالخلق، والرزق، والإحياء، والإماتة»[٢].

وقالت اللجنة الدائمة أيضـًا: «أسماء الله كل ما دل على ذات الله مع صفات الكمال القائمة به؛ مثل: القادر، العليم، الحكيم، السميع، البصير؛ فإن هذه الأسماء دلت على ذات الله، وعلى ما قام بها من العلم، والحكمة، والسمع، والبصر، أما الصفات فهي نعوت الكمال القائمة بالذات؛ كالعلم، والحكمة، والسمع، والبصر، فالاسم دل على أمرين، والصفة دلت على أمر واحد، ويقال: الاسم متضمن للصفة، والصفة مستلزمة للاسم»[٣].

ويقول ابن عثيمين: «الفرق بين الاسم والصفة: أن الاسم: ما سمى الله به، والصفة: ما وصف الله به، وبينهما فرق ظاهر، فالاسم يعتبر علمـًا على

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٥٤)، وانظر: توضيح الكافية الشافية لابن سعدي ص (٢٠٧ - ٢٠٨).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ٣٦٥) «المجموعة الثانية».

(٣) فتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ١٦٠).

الله ﷻ متضمناً للصفة»[١].

ويخرج بهذا الضابط أمور أربعة:

الأمر الأول: كل الصفات المذكورة في الكتاب والسنة، لأنها ليست بأسماء، فلا توجد صفة واحدة يشتق لله ﷻ منها اسم على الإطلاق، يقول ابن عثيمين: «ليس هناك صفة يشتق منها اسم أبداً، هذا غلط، وليس بصحيح، لأننا لو اشتققنا من كل صفة اسماً ما بقي للأسماء فائدة، ولقلنا: الله ممسك، وباطش، وآخذ، ومستهزئ، وهذا لا يمكن»[٢].

ويقول: «الصفة لا يشتق منها اسم»[٣].

ويقول ابن القيم في خصوص الأفعال المقيدة؛ التي هي من الصفات: «لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيدا أن يشتق له منه اسم مطلق، كما غلط فيه بعض المتأخرين، فجعل من أسمائه الحسنى: المضل، الفاتن، الماكر - تعالى الله عن قوله-؛ فإن هذه الأسماء لم يطلق عليه سبحانه منها إلا أفعال

---

(١) مجموع فتاوى ابن عثيمين (١/ ١٢٢).

(٢) الدرة العثيمينية بشرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية ص (٩٢).

ولا يشكل على هذا بعض الصفات التي وردت منها أسماؤها في النصوص الشرعية كاسم الله ﷻ: الرحيم، وصفته: الرحمة، فهذا يطلق عليه الاسم لوروده في النص الشرعي، وليس أخذاً له من الصفة الواردة في نص شرعي آخر.

(٣) شرح العقيدة السفارينية ص (٣٦).

مخصوصة معينة، فلا يجوز أن يسمى بأسمائها المطلقة، والله أعلم»[١].

الأمر الثاني: ويخرج بهذا الضابط: كل ما يدخل تحت باب الإخبار، وإن كان بصيغة الاسم؛ لأنها أخبار وردت بصيغة الاسم، وليست أسماء لله ﷻ.

يقول ابن القيم في مزيد توضيح لعدم دخول الأفعال ضمن أسماء الله ﷻ، وأن ما يطلق على الله ﷻ من باب الإخبار لا يتسمى به: «إن الفعل أوسع من الاسم، ولهذا أطلق الله على نفسه أفعالاً لم يتسم منها بأسماء الفاعل، كأراد، وشاء، وأحدث، ولم يُسمَّ بالمريد والشائي والمحدث، كما لم يُسمَّ نفسه بالصانع والفاعل والمتقن، وغير ذلك من الأسماء التي أطلق على نفسه، فباب الأفعال أوسع من باب الأسماء.

وقد أخطأ أقبح خطأ من اشتق له من كل فعل اسمًا، وبلغ بأسمائه زيادة على الألف، فسماه: الماكر والمخادع، والفاتن والكائد، ونحو ذلك.

وكذلك باب الإخبار عنه بالاسم أوسع من تسميته به، فإنه يُخبر عنه بأنه شيء، وموجود، ومذكور، ومعلوم، ومراد، ولا يُسَمَّى بذلك»[٢].

الأمر الثالث: ويخرج بهذا الضابط: كل ما يذكره أهل العلم من الأسماء المضافة؛ لأنها لم ترد بصيغة الاسم، وإنما على سبيل الإضافة.

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى عَدِّ الأسماء المضافة من أسماء الله

---

(١) فائدة جليلة في قواعد الأسماء الحسنى ص (٢٤ - ٢٥).

(٢) مدارج السالكين (٣/ ٣٨٣ - ٣٨٤).

الحسنى، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «أسماؤه المضافة: مثل: أرحم الراحمين، وخير الغافرين، ورب العالمين، ومالك يوم الدين، وأحسن الخالقين، وجامع الناس ليوم لا ريب فيه، ومقلب القلوب، وغير ذلك، مما ثبت في الكتاب، والسنة، وثبت الدعاء بها؛ بإجماع المسلمين»[1].

ويقول الأصبهاني عند تعداده لبعض الأسماء الحسنى: «ومن الأسماء المضافة: ذو الجلال والإكرام... خير الفاصلين»[2].

ويقول ابن عثيمين: «من أسماء الله تعالى ما يكون مضافاً مثل: مالك الملك، ذي الجلال والإكرام»[3].

لكن الذي يظهر -والعلم عند الله- أن ما ورد على سبيل الإضافة ليس اسماً لله ﷻ؛ لأنه لم يرد بصيغة الاسم، يقول ابن الوزير بعد أن عدَّ جملة مباركة من الأسماء الحسنى: «وقد تركت التكرار، فاكتفيت باسم (الرب) عن: رب كل شيء، ورب العالمين، ورب العزة، ورب العرش العظيم، ورب الملائكة والروح.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٢/ ٤٨٥)، وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦/ ١٤٥).

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٦٣)، وانظر: المصدر نفسه (١/ ١٦٥).

(٣) القواعد المثلى ص (٤٨)، وممن عد الأسماء المضافة أيضاً: الخطابي في شأن الدعاء ص (٩١) و(١٠٤)، وابن العربي في الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٢٨٦)، وابن سعدي في آخر تفسيره ص (٩٤٧) و(٩٤٨).

واكتفيت بالواسع عن: واسع المغفرة، وواسع كل شيء رحمة وعلماً، ونحو ذلك.

وتركت ما كان من صفات أفعاله، وأسمائه، مثل: شديد العقاب، وسريع الحساب، ونحو ذلك؛ لأنه لم يسم نفسه بها، ولا علمت أحدا عدها في أسمائه، بل عدت في أفعاله سبحانه وتعالى؛ لأنه لا فرق في المعنى بين قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢]، وبين قوله: إن عذاب الله لشديد، فتأمل ذلك»[١].

الأمر الرابع: ويخرج بهذا الضابط ما ورد مُبْتَدَأً بــ(ذو)، وقد عَدَّه بعض أهل العلم من الأسماء الحسنى.

وما ورد مُبْتَدَأً بــ(ذو) مطلقـاً على الله عز وجل ثلاثة أقسام[٢]:

القسم الأول: ما أضيف إلى مخلوق من مخلوقاته، وهذا مثل: ذو العرش.

القسم الثاني: ما أضيف إلى فعل من أفعاله، وهذا مثل: ذو عقاب أليم.

القسم الثالث: ما أضيف إلى صفة من صفات الله عز وجل، وهذا نوعان:

النوع الأول: أن تكون لهذه الصفات أسماء تدل عليها صرحت بها النصوص، مثل: ذو الرحمة، ذو القوة، ذو الجبروت، والأسماء التي تضمنت هذه الصفات هي: الرحمن، الرحيم، القوي، الجبار.

---

(١) إيثار الحق ص (١٦٠).

(٢) انظر: أسماء الله وصفاته للأشقر ص (٦٢ – ٦٣).

فهذه الألفاظ -والعلم عند الله- الأصل فيها الاسم المفرد، دون ما ورد مضافًا، وسبق شيء من هذا قريبًا في الأسماء المضافة، والنقل عن ابن الوزير.

النوع الثاني: صفات لم ترد بصيغة الاسم في الكتاب والسنة، مثل: ذو الطول، ذو الفضل، ذو الجلال والإكرام.

وقد عَدَّ بعض أهل العلم ما ورد مُبْتَدَأً بـ(ذو) من الأسماء الحسنى، وسبق النقل عن الأصبهاني، وابن عثيمين قريبًا.

والذي يظهر -والعلم عند الله- أن ما ورد مُبْتَدَأً بـ(ذو) فالراجح أنه ليس من الأسماء الحسنى؛ لأنه لم يرد بصيغة الاسم، يؤيده: أن (ذو) في اللغة بمعنى: صاحب، وتدل في لغة العرب على التشريف للصفة، والتشريف للموصوف[1].

---

(١) يقول السهيلي في غوامض الأسماء المبهمة ص (١١٧): «قوله تعالى: ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، هو يونس بن متى، أضاف هنا إلى النون، وهو: الحوت، وقد قال في سورة (نٓ عليه السلام): ﴿ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ ﴾ [القلم: ٤٨]، فسماه هناك صاحب الحوت، وكناه هنا ذا النون، والمعنى واحد، ولكن بين اللفظين تفاوت كبير في حسن الإشارة إلى الحالتين، وتنزيل الكلام في الموضعين، فإنه حين ذكره في موضع الثناء عليه قال: ذا النون، ولم يقل: صاحب النون، والإضافة بذو أشرف من الإضافة بصاحب، لأن قولك: (ذو) يضاف إلى التابع، وصاحب يضاف إلى المتبوع، لقول: أبي هريرة صاحب النبي ﷺ، ولا تقل: النبي ﷺ صاحب أبي هريرة، إلا على جهة ما.

=

يقول أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٥]: «قد تقدم أن (ذو) بمعنى: صاحب، وذكر جملة من أحكام (ذو)، والوصف بـ(ذو) أشرف عندهم من الوصف بصاحب؛ لأنهم ذكروا أن (ذو) أبداً لا تكون إلا مضافة لاسم، فمدلولها أشرف[1].

ولذلك جاء: ذو رعين، وذو يزن، وذو الكلاع، ولم يسمعوا بصاحب رعين، ولا صاحب يزن، ونحوها.

=

وأما (ذو) فإنك تقول للاسم فيها: ذو المال، وذو العرش، فتجد الاسم متبوعـًا غير تابع، ولذلك سميت أقيال حمير بالأذواء، فمنهم: ذو جدن، وذو يزن، وذو عين، وذو عمرو، وذو كلاع، وفي الإسلام أيضـًا: ذو العين، وذو الشهادتين، وذو الشمالين، وذو اليدين، وفي العرب: ذو الجدين، وذو الرياستين، وهذا كله تفخيم للمسمى بهذا، وليس ذلك في لفظ: صاحب، وإنما فيه تعريف لا يفترق به في هذا المعنى.

ثم أضاف في هذه الآية إلى النون، وهو: الحوت، ولكن لفظ ذي النون أشرف؛ لوجود هذا الاسم في حروف التهجي، في أوائل السور، نحو: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ [القلم: ١]، وقد قيل: إن هذا قسم بالنون والقلم، وإن لم يكن قسمـًا فقد عظمه بعطف المقسم به عليه، وهو القلم، وهذا الاستدلال يشرف هذا الاسم، وليس في الاسم الآخر ما يشرفه وهو الحوت.

وكذلك فالتفت إلى تنزيل الكلام في الآيتين يَلُحْ لك ما أشرنا إليه في هذا الغرض، فإن التدبر لإعجاز القرآن واجب ومفترض في هذا الغرض»ا.هـ، وقال مثله الكفوي في الكليات ص (٤٦٠).

(١) يقول أبو حيان في البحر المحيط (٣/ ١٨): «الوصف بذو أبلغ من الوصف بصاحب، ولذلك لم يجئ في صفات الله صاحب».

وامتنع أن يقول في صحابي أبي سعيد أو جابر: ذو رسول الله ﷺ، وجاز أن يقول: صاحب رسول الله ﷺ.

ولذلك وصف الله -تعالى- نفسه بقوله: ذو الجلال، ذو الفضل»(١).

ويقول ابن القيم: «ثم قال: ذو العرش: فأضاف العرش إلى نفسه، كما تضاف إليه الأشياء العظيمة، الشريفة، وهذا يدل على عظمة العرش وقربه منه - سبحانه -، واختصاصه به، بل يدل على غاية القرب، والاختصاص، كما يضيف إلى نفسه بـ(ذو) صفاته القائمة به، كقوله: ذو القوة، ذو الجلال والإكرام، ويقال: ذو العزة، وذو الملك، وذو الرحمة، ونظائر ذلك، فلو كان حظ العرش منه حظ الأرض السابعة لكان لا فرق أن يقال: ذو العرش، وذو الأرض»(٢).

ويقول ابن عاشور مقرراً عدم دخول الأسماء المضافة، وما كان مبتدءاً بـ(ذو)؛ ضمن الأسماء الحسنى: «الأسماء هي: الألفاظ المجعولة أعلاما على الذات بالتخصيص، أو بالغلبة، فاسم الجلالة وهو (الله) علم على ذات الإله الحق بالتخصيص، شأن الأعلام، و(الرحمن) و(الرحيم): اسمان لله بالغلبة.

وكذلك كل لفظ مفرد دل على صفة من صفات الله، وأطلق إطلاق الإعلام نحو: الرب، والخالق، والعزيز، والحكيم، والغفور.

---

(١) البحر المحيط (١/ ٥٤٦).

(٢) التبيان في أقسام القرآن ص (٥٥).

ولا يدخل في هذا ما كان مركباً إضافياً، نحو: ذو الجلال، ورب العرش، فإن ذلك بالأوصاف أشبه، وإن كان دالاً على معنى لا يليق إلا بالله، نحو: ملك يوم الدين»[١].

الضابط الثالث: أن يكون الاسم من الأسماء الواردة في النصوص الشرعية يدل على الحسن في حق الله ﷻ مطلقاً، بدون قيد، أو شرط، وهو المذكور في قوله: ﴿ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

فالآية نص على أن الله ﷻ له جميع الأسماء الحسنى[٢]، وهي نص على أن كل أسماء الله ﷻ حسنى[٣]، وحُسْن الاسم إنما يكون بجميل مدلوله، وحسن معناه، والحسن في الآية مطلق غير مقيد، وعام غير مخصوص، فشمل قوله: ﴿ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: أن جميع الأسماء الحسنى لله ﷻ، وأن أسماء الله ﷻ كلها حسنى، وأن أسماء الله ﷻ كلها حسنى بدون قيد، أو

---

(١) التحرير والتنوير (٩/ ١٨٦).

(٢) يقول ابن عاشور في التحرير والتنوير (٩/ ١٨٦): «تقديم المجرور المسند على المسند إليه لمجرد الاهتمام؛ المفيد تأكيد استحقاقه إياها؛ المستفاد من اللام، والمعنى: أن اتسامه بها أمر ثابت، وذلك تمهيد لقوله: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقد التزم مثل هذا التقديم في جميع الآي التي في هذا الغرض مثل قوله في سورة الإسراء: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وسورة طه: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨]، وفي سورة الحشر: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٤]».

(٣) انظر: النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام للقصاب (١/ ٥٤٠).

شرط.

يقول ابن القيم: «كل ما ينزه -سبحانه- عنه من العيوب والنقائص فهو داخل فيما نزه نفسه عنه، وفيما يسبح به، ويقدس، ويحمد، ويمجد، وداخل في معاني أسمائه الحسنى، وبذلك كانت حسنى؛ أي: أحسن من غيرها، فهي أفعل تفضيل، معرفة باللام، أي: لا أحسن منها بوجه من الوجوه، بل لها الحسن الكامل، التام، المطلق»(١).

ويقول ابن القيم: «أسماء الرب تعالى كلها أسماء مدح، ولو كانت ألفاظًا مجردة لا معانيَ لها لم تدل على المدح، وقد وصفها الله -سبحانه- بأنها حسنى كلها، فقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

فهي لم تكن حسنى لمجرد اللفظ، بل لدلالتها على أوصاف الكمال»(٢).

ويقول السعدي: «هو الجميل في أسمائه فإنها كلها حسنى، بل أحسن الأسماء على الإطلاق، وأجملها، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]»(٣).

---

(١) الصواعق المرسلة (٤/ ١٤٤٣).

(٢) جلاء الأفهام ص (٢٧٨ - ٢٧٩).

(٣) الحق الواضح المبين ص (٢٢٦)، (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي).

ويقول في قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٤]: «أي: له الأسماء الكثيرة جداً؛ التي لا يحصيها ولا يعلمها أحد إلا هو، ومع ذلك فكلها حسنى؛ أي: صفات كمال[١]، بل تدل على أكمل الصفات، وأعظمها، لا نقص في شيء منها بوجه من الوجوه»[٢].

ويقول السعدي: «﴿ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾؛ أي: له كل اسم حسن، وضابطه: أنه كل اسم دال على صفة كمال عظيمة[٣]، وبذلك كانت حسنى، فإنها لو دلت على غير صفة، بل كانت علَماً محضاً لم تكن حسنى، وكذلك لو دلت على صفة ليست بصفة كمال، بل إما صفة نقص، أو صفة منقسمة إلى: المدح، والقدح؛ لم تكن حسنى، فكل اسم من أسمائه دال على جميع

(١) أسماء الله ﷻ كلها مما وصف الله ﷻ بها نفسه، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى الكبرى (٥/ ٦): «جميع أسماء الله الحسنى هي مما وصف به نفسه، كقوله: الغفور، الرحيم، العزيز، الحكيم، العليم، القدير، العلي، العظيم، الكبير، المتعال، العزيز، القوي، الرزاق، ذو القوة المتين، الغفور، الودود، ذو العرش المجيد، فعال لما يريد».

ويقول ابن القيم في النونية ص (١٨٦):

أسماؤه أوصافُ مدح كلُّها ... مشتقّةٌ قد حمّلت لمعانِ

ويقول في النونية ص (١٥٣):

والوصف معنى قام بالموصوف والـ ... أسماء أعلام له بوزان

أسماؤه دلّت على أوصافِهِ ... مشتقّة منها اشتقاقَ معانِ

وصفاتُه دلّت على أسمائهِ ... والفعلُ مرتبط به الأمرانِ

(٢) تفسير السعدي ص (٨٥٤).

(٣) هذا المبحث كله في ضابط الأسماء الحسنى؛ الذي أرجو أن يكون فصل الخطاب، والله أعلم.

الصفة التي اشتق منها، مستغرق لجميع معناها.

وذلك نحو: (العليم): الدال على: أن له علماً محيطاً عاماً لجميع الأشياء، فلا يخرج عن علمه مثقال ذرة في الأرض، ولا في السماء.

وكـ(الرحيم): الدال على أن له رحمة عظيمة، واسعة لكل شيء.

وكـ(القدير): الدال على أن له قدرة عامة، لا يعجزها شيء، ونحو ذلك.

ومن تمام كونها حسنى أنه لا يدعى إلا بها، ولذلك قال: ﴿ فَٱدۡعُوهُ بِهَا ﴾: وهذا شامل لدعاء العبادة، ودعاء المسألة، فيدعى في كل مطلوب بما يناسب ذلك المطلوب، فيقول الداعي مثلاً: اللهم! اغفر لي، وارحمني، إنك أنت الغفور، الرحيم، وتب علي، يا تواب، وارزقني، يا رزاق، والطف بي، يا لطيف، ونحو ذلك»[١].

ويقول ابن عثيمين: «أسماء الله -تعالى- مشتقة؛ أي: أنها تتضمن معانيَ، وأوصافاً، فكل اسم منها يتضمن الصفة التي اشتق منها... فأسماء الله تعالى إذا أعلام دالة على صفة، ولولا ذلك ما كانت حسنى؛ لأنها إذا لم تتضمن معنى صارت أسماء جامدة، لا معنى لها، وإذا كانت أسماء جامدة لا معنى لها فلا توصف بالحسنة، والله ﷻ وصفها بأنها حسنة؛ أي: بالغة في الحسن كماله»[٢].

(١) تفسير السعدي ص (٣٠٩ - ٣١٠).

(٢) شرح العقيدة السفارينية ص (١٦١).

ويخرج بهذا الضابط أمور خمسة:

الأمر الأول: كل ما يذكره الناس من الأسماء، وهو مشعرٌ ذمـًا، أو موهمٌ نقصـًا؛ لأنهـًا ليست بحسنى، كالمضل، والفاتن، والماكر، يقول الحافظ ابن حجر: «اتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه اسم ولا صفة توهم نقصـًا، ولو ورد ذلك نصـًا، فلا يقال: ماهد، ولا زارع، ولا فالق، ولا نحو ذلك، وإن ثبت في قوله: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨]، ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤]، ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ونحوها.

ولا يقال له: ماكر، ولا بناء، وإن ورد: ﴿وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤]، ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا﴾ [الذاريات: ٤٧]»(١).

الأمر الثاني: ويخرج بهذا الضابط: كل ما يذكره الناس من الأسماء، ومعناه ينقسم إلى: ما يمدح، ويذم؛ لأنها ليست بحسنى على الإطلاق.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «أما تسميته سبحانه بأنه مريد، وأنه متكلم؛ فإن هذين الاسمين لم يردا في القرآن، ولا في الأسماء الحسنى المعروفة، ومعناهما حق، ولكن الأسماء الحسنى المعروفة هي التي يدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها.

والعلم، والقدرة، والرحمة، ونحو ذلك؛ هي في نفسها صفات مدح،

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٢٢٦).

والأسماء الدالة عليها أسماء مدح.

وأما الكلام والإرادة فلما كان جنسه ينقسم إلى: محمود؛ كالصدق، والعدل، وإلى: مذموم؛ كالظلم، والكذب، والله تعالى لا يوصف إلا بالمحمود، دون المذموم؛ جاء ما يوصف به من الكلام والإرادة في أسماء تخص المحمود، كاسمه الحكيم، والرحيم، والصادق، والمؤمن، والشهيد، والرؤوف، والحليم، والفتاح، ونحو ذلك.

فلهذا لم يجئ في أسمائه الحسنى المأثورة: المتكلم، المريد»(١).

ويقول ابن القيم: «ما كان مسماه منقسماً إلى: كامل، وناقص، وخير، وشر؛ لم يدخل اسمه في الأسماء الحسنى، كالشيء، والمعلوم.

ولذلك لم يسم بالمريد، ولا بالمتكلم، وإن كان له الإرادة، والكلام؛ لانقسام مسمى (المريد) و(المتكلم).

وهذا من دقيق فقه الأسماء الحسنى، فتأمله، وبالله التوفيق»(٢).

ولعل من هذا اسم (المسعّر)، و(القابض)، و(الباسط)؛ الواردة في حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: غلا السعر بالمدينة على عهد رسول الله ﷺ، فقال الناس: يا رسول الله! غلا السعر، سعر لنا، فقال رسول الله ﷺ: «إن الله المسعّر، القابض، الباسط، الرزاق، إني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد

---

(١) شرح الأصفهانية ص (٢٤)، وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦/ ١٤٢).

(٢) مدارج السالكين (٣/ ٣٨٤ - ٣٨٥)، وانظر: فائدة جليلة في قواعد الأسماء الحسنى ص(٢٤).

منكم يطلبني بمظلمة، في دم، ولا مال»(١).

فالمسعر، والقابض، والباسط؛ هنا وردت بصيغة الاسم، لكنها ليست من الأسماء الحسنى؛ لأنها لا تدل على الحسن بإطلاقه، بل معناها ينقسم إلى ما يمدح، ويذم، والله أعلم(٢).

ويلحق بها: (المقدم) و(المؤخر)، فهي ليست من الأسماء الحسنى، لأنها لا تدل على الحسن بإطلاقه، بل معناها ينقسم إلى ما يمدح، ويذم، والله أعلم(٣).

---

(١) رواه أحمد في المسند (٢١/ ٤٤٤)، رقم: (١٤٠٥٧)، وقال محققوه: «إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير حماد بن سلمة، فمن رجال مسلم»، وأبو داود، كتاب البيوع، باب في التسعير، ص (٤٩٩)، رقم: (٣٤٥١)، والترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في التسعير، ص (٣١٩)، رقم: (١٣١٤)، وقال الترمذي: «حسن، صحيح»، وابن ماجه، كتاب التجارات، باب من كره أن يُسَعِّرَ، ص (٣١٥)، رقم: (٢٢٠٠)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٢/ ٢٢٢).

(٢) عد القرطبي (المسعّر) من الأسماء في كتابه الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ٥٠٢ - ٥٠٣).

(٣) جاء ذكر (المقدم) و(المؤخر) في عدة أحاديث، منها: حديث أبي موسى ﷺ عن النبي ﷺ أنه كان يدعو بهذا الدعاء: «رب! اغفر لي خطيئتي، وجهلي، وإسرافي في أمري كله، وما أنت أعلم به مني، اللهم! اغفر لي خطاياي، وعمدي، وجهلي، وَجِدِّي، وكل ذلك عندي، اللهم! اغفر لي ما قدمت، وما أخرت، وما أسررت، وما أعلنت، أنت المقدم، وأنت المؤخر، وأنت على كل شيء قدير».

رواه البخاري، كتاب الدعوات، باب قول النبي ﷺ: «اللهم! اغفر لي ما قدمت، وما =

الأمر الثالث: ويخرج بهذا الضابط الأسماء الجامدة؛ لأنها أعلام محضة، لا تدل على معان حسنة، وأسماء الله ﷻ كلها حسنى.

يقول ابن عثيمين: «إن أسماءه ﷻ حسنى؛ أي: بالغة في الحسن أكمله، فلا بد أن تشتمل على وصف ومعنى هو أحسن ما يكون من الأوصاف والمعاني في دلالة هذه الكلمة، ولهذا لا تجد في أسماء الله تعالى اسماً جامداً، والدهر اسم جامد لا يحمل معنى إلا أنه اسم للأوقات»(١).

ومن هذا لفظ (الدهر)(٢)؛ الوارد في قوله ﷺ: «قال الله -تعالى-: يؤذيني ابن آدم، يسب الدهر، وأنا الدهر، بيدي الأمر، أقلب الليل والنهار»(٣).

الأمر الرابع: ويخرج بهذا الضابط الأسماء التي تتضمن شراً، فالله ﷻ لا

=

أخرت»، ص (١١١١)، رقم: (٦٣٩٨)، ومسلم، كتاب الذكر، والدعاء، باب في الأدعية ص (١١٨٠ - ١١٨١) رقم: (٦٩٠١).

(١) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (١/ ١٦٣).

(٢) ذهب بعض أهل العلم إلى أن «الدهر من أسماء الله -تعالى-، ومعناه: القديم الأزلي... وهذا المعنى صحيح؛ لأن الله -سبحانه- هو الأول ليس قبله شيء، وهو الآخر ليس بعده شيء، فهذا المعنى صحيح، إنما النزاع في كونه يسمى دهراً بكل حال، فقد أجمع المسلمون -وهو مما علم بالعقل الصريح-: أن الله ﷻ ليس هو الدهر؛ الذي هو الزمان، أو ما يجري مجرى الزمان» ا.هـ من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٤٩٤).

(٣) رواه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]، ص (١٢٩١)، رقم: (٧٤٩١)، واللفظ له، ومسلم، كتاب الألفاظ من الأدب، وغيرها، باب النهي عن سب الدهر، ص (٩٩٧)، رقم: (٥٨٦٢).

ينسب الشر إليه مطلقًا بأي وجه من الوجوه، لا يُنسب اسمًا، ولا صفة، يقول ابن القيم: «الصواب في هذا الباب ما دل عليه القرآن والسنة من: أن الشر لا يضاف إلى الرب -تعالى-، لا وصفًا، ولا فعلاً، ولا يتسمى باسمه بوجه من الوجوه»[1].

الأمر الخامس: ويخرج بهذا الضابط: كل ما أخبر به عن الله ﷻ بصيغة الاسم؛ لأن باب الخبر مبناه على صحة الإطلاق، وعدم سوء الاسم، وليس الحسن شرطًا فيه، وأسماء الله ﷻ كلها حسنى بإطلاق، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما الإخبار عنه، فلا يكون باسم سيء، لكن قد يكون باسم حسن، أو باسم ليس بسيِّئ، وإن لم يحكم بحسنه، مثل اسم شيء، وذات، وموجود»[2].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إذا أخبر عنه يخبر باسم حسن، أو باسم لا ينفي الحسن، ولا يجب أن يكون حسنا»[3].

الضابط الرابع: أن يصح دعاء الله ﷻ به، وهذا مذكور في قوله ﷻ: ﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾.

فمن تمام حسن أسماء الله ﷻ أنه أمرَنا بدعائه بها[4]؛ إذ الآية فيها خبر،

---

(١) شفاء العليل ص (٤٤٧).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦/ ١٤٢).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦/ ١٤٣).

(٤) **فائدة**: يقول ابن القيم في مدارج السالكين (٢/ ٥١): «قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ =

وأمر، خبر بأن لله ﷻ الأسماء الحسنى، ثم أمر بدعائه بهذه الأسماء، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «الله في القرآن قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فأمر أن يُدعى بأسمائه الحسنى مطلقـًا»[١].

ويقول السعدي: «ومن حسنها: أنه أمر العباد أن يدعوه بها؛ لأنها وسيلة مقربة إليه، يحبها، ويحب من يحبها، ويحب من يحفظها، ويحب من يبحث عن معانيها، ويتعبد له بها»[٢].

ويقول ابن عثيمين: «إن الله تعالى وصف أسماءه بأنها حسنى، وأمرنا بدعائه بها، فقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وهذا يقتضي أن تكون دالة على معانٍ عظيمة تكون وسيلة لنا في دعائنا، ولا يصح خلوها عنها، ولو كانت أعلامـًا محضة لكانت غير دالة على معنى سوى تعيين المسمى، فضلاً عن أن تكون حسنى، ووسيلة في الدعاء»[٣].

وبعد هذا الاستعراض المبارك لآيات الذكر الكريم، مطرزة بأحاديث النبي الكريم ﷺ، محلّاة ببعض كلام السلف الكريم؛ يمكن القول: إن

=

فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] فلا ينبغي أن يعطل دعاؤه بأسمائه الحسنى التي هي أعظم ما يدعو بها الداعي».

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٢/ ٤٨٦)، وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٩/ ٣٠١)، والجواب الصحيح (٥/ ٨).

(٢) تفسير السعدي ص (٥٠٢).

(٣) تقريب التدمرية ص (٢٩).

ضابط الأسماء الحسنى هو:

الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة، بصيغة الاسم، التي تدل على معانٍ حسنة في حق الله ﷻ على سبيل الإطلاق، ويصحّ دعاء الله ﷻ بها.

المبحث الرابع

أقسام الأسماء الحسنى

المطلب الأول

أقسام الأسماء عموماً باعتبار تسمية الله ﷻ بها، وتسمية المخلوق[١]

تنقسم الأسماء عمومًا باعتبار إطلاقها على الله ﷻ، وإطلاقها على المخلوق؛ إلى قسمين:

القسم الأول: من الأسماء ما هو خاص بالله ﷻ، لا يطلق إلا عليه، ولا يتسمى به إلا هو:

وهذا مثل: اسم الرب ﷻ: (الله)، يقول القرطبي: «(الله): هذا الاسم أكبر أسمائه -سبحانه-، وأجمعها، حتى قال بعض العلماء: إنه اسم الله الأعظم، ولم يتسمَّ به غيره، لذلك لم يُثَنَّ، ولم يجمع، وهو أحد تأويلَي قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]؛ أي: مَنْ تسمى باسمه الذي هو

---

(١) من المعلوم أن هذا التقسيم أعم من عنوان البحث، لكن له تعلق ظاهر به، فله ذكر.

(الله)»[1].

ومثل: اسم الله ﷻ: (الرحمن)، يقول القرطبي في اسمَي الله: (الرحمن) و(الرحيم): «لعظمهما كثرت الأقوال فيهما، وتشعبت، فقال بعضهم: إنه لا يجوز أن يجمع بين الرحمن الرحيم إلا لله ﷻ، وجائز أن يقال: رجل رحمان، كما قيل: رجل رحيم.

وأكثر العلماء على أن الرحمن مختص بالله ﷻ، لا يجوز أن يسمى به غيره، ألا ترى أنه سبحانه قال: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فعادل الرحمن بالاسم الذي لا يشركه تعالى فيه غيره.

وقال: ﴿ وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ءَالِهَةٗ يُعۡبَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٤٥]، فأخبرنا أن الرحمن هو المستحق للعبادة جل وعز. وأيضـًا لما كان معنى (الرحمن): استغراق الخلق بالرحمة... لم يكن لتمام معناه وجود في الخلق، فلم يَجْرِ بحق على أحد منهم، وإنما يوجد فيهم حظ خاص من معناه يجري عليهم به اسم (الرحيم)، لا اسم (الرحمن). فلذلك لحق اسم (الرحمن) في معنى استغراقه باسم (الله) في ذات إحاطته، فقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَ ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وقد قيل في اسمه (الرحمن): إنه اسم الله الأعظم، ذكره ابن العربي.

قال ابن الحصار: والمعتمد في الباب: الإجماع من العلماء على أنه لا

---

(١) تفسير القرطبي (١/ ٨٠).

يجوز أن يوصف بهذا الوصف ولا يتسمى بهذا الاسم إلا الله ﷻ.

وقد تجاسر مسيلمة الكذاب فتسمى برحمان اليمامة، فذل، وكفر، يقول الشاعر:

وجوه يوم بدرٍ ناظراتٌ إلى الرحمنِ يأتي بالخلاصِ

أي: منتظرة، وليس من النظر في شيء.

قال ابن الحصار: وألزمه الله نعت الكذب، وقد علمنا أن كل كافر كذاب، ولكن قد صار هذا الوصف لمسيلمة علما يعرف به، ألزمه الله إياه، لما وصف نفسه برحمان اليمامة، وقد كان نقمة على أهل اليمامة، وسبب دمارها، وهلاك من أطاعه بها، مع ما ينقلبون إليه، ولم يتسمَّ به -لعنه الله- حتى فرغ جمعه»(١).

ومثل: اسم الله ﷻ: (الرب)؛ المحلى بأل المقطوع عن الإضافة، أو منكّراً غير مضاف، فهذه لا يجوز أن يُسمى بها المخلوق، ولا تطلق إلا على الله ﷻ(٢)، يقول ابن قتيبة: «ولا يقال لمخلوق: هذا الرب؛ معرفًا بالألف

(١) الأسنى للقرطبي (١/ ٦١ - ٦٣).

(٢) **فائدة**: يقول ابن القيم في الفوائد ص (٣٠) في معرض حديثه عن سورة الفاتحة: «الأسماء المذكورة في هذه السورة هي أصول الأسماء الحسنى، وهي: اسم الله، والرب، والرحمن، فاسم الله متضمن لصفات الألوهية، واسم الرب متضمن الربوبية، واسم الرحمن متضمن لصفات الإحسان والجود والبر، ومعاني أسمائه تدور على هذا»ا.ه، وكذا قال في الصلاة وأحكام تاركها ص (٢٠٢)، وفي زاد المعاد (٤/ ١٦٣).

واللام؛ كما يقال لله، إنما يقال: هذا رب كذا، فيعرف بالإضافة؛ لأن الله مالك كل شيء، فإذا قيل: الرب؛ دلت الألف واللام على معنى العموم، وإذا قيل لمخلوق: رب كذا، ورب كذا؛ نسب إلى شيء خاص، لأنه لا يملك شيئا غيره»(١).

يقول الراغب: «ولا يقال الرب مطلقاً إلا لله -تعالى- المتكفل بمصلحة الموجودات، نحو قوله: ﴿بَلۡدَةٞ طَيِّبَةٞ وَرَبٌّ غَفُورٞ﴾ [سبأ: ١٥]»(٢).

ويقول ابن الأثير: «الرب يطلق في اللغة على المالك، والسيد، والمدبر، والمربي، والقيم، والمنعم، ولا يطلق غير مضاف إلا على الله -تعالى-، وإذا أطلق على غيره أضيف، فيقال: رب كذا، وقد جاء في الشعر مطلقا على غير الله - تعالى -، وليس بالكثير»(٣).

ويقول القرطبي: «ويجوز إجراؤه على العبد منكراً، كما ورد في التنزيل: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسۡـَٔلۡهُ﴾ [يوسف: ٥٠]، وأما معرفا بالألف واللام فيختص بالله تعالى»(٤).

القسم الثاني: من الأسماء ما يطلق على الله ﷻ، ويطلق على المخلوق:

هذه الأسماء يتسمى بها الرب ﷻ، ويتسمى بها المخلوق، لكن ما ثبت

(١) غريب القرآن ص (٩).
(٢) المفردات في غريب القرآن ص (١٩٠).
(٣) النهاية في غريب الحديث ص (٣٣٤).
(٤) الأسنى (١/ ٣٩١).

للخالق منها لا يثبت للمخلوق، فليس بينهما إلا اشتراك الأسماء.

وهذا مثل: اسم: (الحي)، يتسمى به الخالق سبحانه وتعالى، والمخلوق، لكن ليست حياة الخالق مثل حياة المخلوق، فحياة الله سبحانه وتعالى حياة كاملة، لم تسبق بعدم، ولا يلحقها زوال، ولا يتخللها كلال، وحياة المخلوق حياة ناقصة، مسبوقة بعدم، ويتخللها النقص من سنة، ونوم...

ومثل هذا يقال في اسم: (السميع)، (البصير)، (الكريم)، (العزيز)... إلى آخر الأسماء التي تطلق على الله عز وجل ويراد كمالها، وتمامها، وتطلق أيضـًا على المخلوق ويراد بها القدر من المعنى الذي يليق بالمخلوق، مع العلم بأن الفرق بين أسماء الخالق، والمخلوق، كالفرق بين ذات الله عز وجل، وذات المخلوق.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «الأسماء والصفات نوعان: **نوع يختص به الرب**: مثل: الإله، ورب العالمين، ونحو ذلك، فهذا لا يثبت للعبد بحال، ومن هنا ضل المشركون الذين جعلوا لله أنداداً.

والثاني: ما يوصف به العبد في الجملة، كالحي، والعالم، والقادر، فهذا لا يجوز أن يثبت للعبد مثل ما يثبت للرب أصلاً؛ فإنه لو ثبت له مثل ما يثبت له للزم أن يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويجب له ما يجب له، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، وذلك يستلزم اجتماع النقيضين»[١].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٩٥).

ويقول ابن القيم: «مما يمنع تسمية الإنسان به: أسماء الرب -تبارك وتعالى-، فلا تجوز التسمية بالأحد، ولا بالصمد، ولا بالخالق، ولا بالرازق، وكذلك سائر الأسماء المختصة بالرب -تبارك وتعالى-، ولا تجوز تسمية الملوك بالقاهر، والظاهر، كما لا يجوز تسميتهم بالجبار، والمتكبر، والأول، والآخر، والباطن، وعلام الغيوب»[١]، إلى أن قال: «والمقصود: أنه لا يجوز لأحد أن يتسمى بأسماء الله المختصة به، وأما الأسماء التي تطلق عليه وعلى غيره كالسميع، والبصير، والرؤوف، والرحيم؛ فيجوز أن يخبر بمعانيها عن المخلوق، ولا يجوز أن يتسمى بها على الإطلاق، بحيث يطلق عليه كما يطلق على الرب تعالى»[٢].

المطلب الثاني

أقسام أسماء الله الحسنى باعتبار ما يدل عليها من النصوص الشرعية، والأدلة العقلية

تنقسم أسماء الله الحسنى باعتبار أدلتها الشرعية، والعقلية؛ إلى قسمين:

القسم الأول: من أسماء الله الحسنى ما دل عليه السمع فقط (أسماء خبرية):

وهذا مثل اسم الله ﷻ: (الباطن)، واسمه: (الآخِر): فلولا ورود السمع

---

(١) تحفة المودود ص (٢١١).

(٢) تحفة المودود ص (٢١٥).

من كتاب وسنة لكان في إثبات هذين الاسمين شيء من النظر، فقد يقال: إن الأول مضاد للآخِر في نظرنا، ومحل علمنا، فالمتناقضان لا يجتمعان، ولا يرتفعان، وكذا يقال: في الباطن مع الظاهر، والله أعلم.

القسم الثاني: من أسماء الله الحسنى ما دل عليه السمع، والعقل (أسماء سمعية (خبرية) عقلية):

هذا مثل: اسم الله ﷻ: (العلي)، و(الخالق)، و(الرازق)، و(العظيم)، وغيرها من الأسماء الحسنى.

وقد أشار إلى هذا التقسيم شيخ الإسلام ابن تيمية في قوله: «العلو من الصفات المعلومة بالسمع، مع العقل، والشرع؛ عند الأئمة المثبتة، وأما الاستواء على العرش فمن الصفات المعلومة بالسمع فقط، دون العقل»(١).

أما ثبوت اسم الله ﷻ: (العلي) بالسمع ففي مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

قال ابن القيم: «إنه قد ثبت بصريح العقل أن الأمرين المتقابلين إذا كان أحدهما صفة كمال والآخر صفة نقص فإن الله سبحانه يوصف بالكمال منهما، دون النقص، ولهذا لما تقابل الموت والحياة وصف بالحياة، دون الموت، ولما تقابل العلم والجهل وصف بالعلم، دون الجهل، وكذلك العجز والقدرة، والكلام والخرس، والبصر والعمى، والسمع والصمم،

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥/ ١٢٢)، وانظر: التدمرية ص (٨١).

والغنى والفقر... وتقابل العلو والسفول وصف بالعلو، دون السفول»[١].

وقال ابن عثيمين: «أما العقل: فقد دل على وجوب صفة الكمال لله تعالى، وتنزيهه عن النقص. والعلو صفة كمال، والسفل نقص، فوجب لله تعالى صفة العلو، وتنزيهه عن ضده»[٢].

المطلب الثالث

أقسام الأسماء الحسنى بحسب ورودها في النصوص الشرعية مفردة أو مقترنة بغيرها من الأسماء

تنقسم الأسماء الحسنى بحسب ورودها في النصوص الشرعية إلى قسمين:

القسم الأول: من أسماء الله الحسنى ما ورد في النصوص الشرعية مفرداً[٣]:

من أسماء الله الحسنى ما ورد في النصوص الشرعية مفرداً، ولم يرد

(١) الصواعق المرسلة (٤/ ١٣٠٧)، وانظر: الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٨٠).

(٢) القواعد المثلى ص (١٦٦).

(٣) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع فتاواه (١٩/ ١٦٨): «أسماء الرب -تعالى- إذا قيل: الملك، القدوس، السلام، المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبار، المتكبر، الخالق، البارىء، المصور، فكل اسم يدل على معنى ليس هو المعنى الذي في الاسم الآخر، فالذات واحدة، والصفات متعددة، فهذا في الأسماء المفردة».

مقترنـًا بغيره من الأسماء الحسنى[١].

وهذا مثل: اسم الله ﷻ (الشافي)، فإنه لم يأت في النصوص إلا مرة واحدة منفرداً، وهذا في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن رسول الله ﷺ كان إذا أتى مريضـًا، أو أتي به إليه؛ قال: «أذهب البأس، رب الناس، اشف، وأنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقمـًا»[٢].

القسم الثاني: من أسماء الله الحسنى ما ورد في النصوص الشرعية مفرداً، ومقترنـًا بغيره من الأسماء الحسنى:

معظم أسماء الله الحسنى من هذا القسم، فترد تارة مقترنة بغيرها، وترد تارة مفردة، وقد ذكر ابن القيم هذا القسم في قوله: «إن أسماءه -تعالى- منها: ما يطلق عليه مفرداً، ومقترنـًا بغيره، وهو غالب الأسماء، كالقدير، والسميع، والبصير، والعزيز، والحكيم.

وهذا يسوغ أن يُدعى به مفرداً ومقترنـًا بغيره، فتقول: يا عزيز، يا حليم، يا غفور، يا رحيم، وأن يفرد كل اسم، وكذلك في الثناء عليه، والخبر عنه، بما

---

(١) من المعلوم أن أسماء الله الحسنى الأصل فيها جواز إفرادها، واقترانها بغيرها من الأسماء الحسنى، وما أردته هنا هو: بيان: أورد في النص مفرداً، أم مقترنـًا؟

(٢) رواه البخاري، كتاب المرض، باب دعاء العائد للمريض، ص (١٠٠٥)، رقم: (٥٦٧٥)، واللفظ له، ومسلم، كتاب السلام، باب استحباب رقية المريض، ص (٩٧٢)، رقم: (٥٧٠٧).

يسوغ لك: الإفراد، والجمع»[١].

وإذا اقترن أحد الأسماء الحسنى بآخر فإنه يعطي معنى يزيد على المفهوم من إطلاق كل اسم على حده، فيحصل باقتران الاسم من أسماء الله الحسنى بغيره كمال فوق كمالهما، وحسن وجمال فوق حسنهما، وجمالهما.

واقتران الأسماء الحسنى في النصوص الشرعية جاء على ضربين[٢]:

---

(١) فائدة جليلة في قواعد الأسماء والصفات ص (٤٠ - ٤١)، و(١٧ - ٢٢).

(٢) **فائدة**: يقول ابن القيم في بدائع الفوائد (٣/ ٤٤ - ٤٦): «إن الصفات إذا ذكرت في مقام التعداد: فتارة يتوسط بينها حرف العطف؛ لتغايرها في نفسها، وللإيذان بأن المراد ذكر كل صفة بمفردها، وتارة لا يتوسطها العاطف؛ لاتحاد موصوفها، وتلازمها في نفسها، وللإيذان بأنها في تلازمها كالصفة الواحدة، وتارة يتوسط العاطف بين بعضها، ويحذف مع بعض؛ بحسب هذين المقامين.

فإذا كان المقام مقام تعداد الصفات من غير نظر إلى جمع، أو انفراد؛ حسن إسقاط حرف العطف، وإن أريد الجمع بين الصفات، أو التنبيه على تغايرها؛ حسن إدخال حرف العطف.

فمثال الأول: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢].

وقوله: ﴿مُسْلِمَـٰتٍ مُّؤْمِنَـٰتٍ قَـٰنِتَـٰتٍ تَـٰٓئِبَـٰتٍ﴾ [التحريم: ٥].

ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣].

وتأمل كيف اجتمع النوعان في قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ [غافر: ١ - ٣]، فأتى بالواو في الوصفين الأولين، وحذفها في الوصفين الأخيرين، لأن غفران الذنب، وقبول التوب؛ قد يظن أنهما يجريان مجرى الوصف الواحد لتلازمهما، فمن غفر الذنب قبل التوب، فكان في عطف أحدهما على الآخر مايدل على أنهما صفتان وفعلان متغايران، ومفهومان مختلفان، لكل منهما حكمه؛ **أحدهما**: يتعلق بالإساءة، والإعراض، وهو: المغفرة،
=

=

والثاني: يتعلق بالإحسان والإقبال على الله تعالى، والرجوع إليه، وهو: التوبة، فتقبل هذه الحسنة، وتغفر تلك السيئة، وحَسَّنَ العطف ههنا هذا التغاير الظاهر.

وكلما كان التغاير أبين كان العطف أحسن، ولهذا جاء العطف في قوله: ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾ [الحديد: ٣]، وترك في قوله: ﴿ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَامُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ﴾ [الحشر: ٢٣]، وقوله: ﴿ ٱلْخَالِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ﴾ [الحشر: ٢٤].

وأما: ﴿ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ ﴾ [غافر: ٣]، فترك العطف بينهما لنكته بديعة، وهي: الدلالة على اجتماع هذين الأمرين في ذاته -سبحانه-، وأنه حال كونه شديد العقاب فهو ذو الطول، وطوله لا ينافي شدة عقابه، بل هما مجتمعان له، بخلاف: ﴿ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ ﴾، فإن الأولية لا تجامع الآخرية، ولهذا فسرها النبي ﷺ بقوله: «أنت الأول، فليس قبلك شيء، وأنت الآخر، فليس بعدك شيء»، فأوليته: أزليته، وآخريته: أبديته.

فإن قلت: فما تصنع بقوله: ﴿ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾: فإن ظهوره -تعالى- ثابت، مع بطونه، فيجتمع في حقه: الظهور، والبطون، والنبي ﷺ فسر الظاهر بأنه الذي ليس فوقه شيء، والباطن بأنه الذي ليس دونه شيء، وهذا العلو والفوقية مجامع لهذا القرب، والدنو، والإحاطة؟

قلت [القائل هو ابن القيم]: هذا سؤال حَسَنٌ، والذي حَسَّنَ دخول الواو ههنا: أن هذه الصفات متقابلة، متضادة، وقد عطف الثاني منها على الأول للمقابلة التي بينهما، والصفتان الأخريان كالأوليين في المقابلة، ونسبة الباطن إلى الظاهر كنسبة الآخر إلى الأول، فكما حسن العطف بين الأوليين حسن بين الأخريين...» ا.ه.

ويقول أيضاً في موضع آخر في البدائع (١/ ١٧٠ - ١٧١): «الواو تقتضي تحقيق الوصف المتقدم، وتقريره يكون في الكلام متضمناً لنوع من التأكيد من مزيد التقرير، وبيان ذلك بمثال نذكره مرقاة إلى فهم ما نحن فيه: إذا كان لرجل مثلاً أربع صفات، هي: عالم، وجواد، وشجاع، وغني، وكان المخاطب لا يعلم ذلك، أو لا يقر به، ويعجب من اجتماع هذه الصفات في رجل، فإذا قلت: زيد عالم، وكان ذهنه استبعد ذلك؛ فتقول:

=

الأول: اقتران الأسماء الحسنى بدون ذكر حرف العطف بينها، وهذا قد يكون بين اسمين، أو أكثر.

مثال اقتران الاسمين: اجتماع اسم الله: (العزيز) باسمه: (الحكيم)، كما في قوله تعالى: ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [المائدة: ١١٨].

وقوله: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [الحديد: ١].

فاسم الله: (العزيز): يدل على اتصاف الله ﷻ بالعزة الكاملة، كما قال

=

وجواد، أي: وهو مع ذلك جواد، فإذا قدرت استبعاده لذلك قلت: وشجاع، أي: وهو مع ذلك شجاع، وغني، فيكون في العطف مزيد تقرير، وتوكيد، لا يحصل بدونه، تدرأ به توهم الإنكار، وإذا عرفت هذا فالوهم قد يعتريه إنكار، لاجتماع هذه المقابلات في موصوف واحد، فإذا قيل: هو الأول؛ ربما سرى الوهم إلى أن كونه أولاً يقتضي أن يكون الآخر غيره؛ لأن الأولية والآخرية من المتضايفات، وكذلك: الظاهر، والباطن، إذا قيل: هو ظاهر؛ ربما سرى الوهم إلى أن الباطن مقابله، فقطع هذا الوهم بحرف العطف الدال على أن الموصوف بالأولية هو الموصوف بالآخرية، فكأنه قيل: هو الأول، وهو الآخر، وهو الظاهر، وهو الباطن، لا سواه.

فتأمل ذلك، فإنه من لطيف العربية، ودقيقها، والذي يوضح لك ذلك: أنه إذا كان للبلد مثلاً قاض، وخطيب، وأمير، فاجتمعت في رجل؛ حسن أن تقول: زيد هو الخطيب، والقاضي، والأمير، وكان للعطف هنا مزية ليست للنعت المجرد، فعطف الصفات هاهنا أحسن، قطعا لوهم متوهم أن الخطيب غيره، وأن الأمير غيره...»ا.ه، وانظر: شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (١/ ١٨٢).

تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الصافات: ١٨٠].

وكما قال: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٦٥].

واسم الله: (الحكيم): يدل على اتصاف الله سبحانه وتعالى بأنه ذو الحكم الكامل الشامل لجميع المخلوقات، كما قال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٧]، وكما دل عليه عموم قوله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وأنه سبحانه وتعالى له في كل حكم وأمر الحكمة البالغة، كما دل عليه مثل قوله في ليلة القدر: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ [الدخان: ٤].

وعموم قوله: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠].

والجمع بين هذين الاسمين من أسماء الله الحسنى «دال على كمال آخر وهو: أن عزته تعالى مقرونة بالحكمة، فعزته لا تقتضي ظلماً، وجوراً، وسوء فعل، كما يكون من أعزاء المخلوقين، فإن العزيز منهم قد تأخذه العزة بالإثم؛ فيظلم، ويجور، ويسيء التصرف.

وكذلك حُكْمُه -تعالى- وحِكْمَتُه مقرونان بالعز الكامل، بخلاف حُكم المخلوق، وحِكمته؛ فإنهما يعتريهما الذل»[1].

---

(١) القواعد المثلى ص (٢٣)، وانظر: فائدة جليلة في قواعد الأسماء والصفات ص (٢٢)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠/ ٢٥١ - ٢٥٢)، وفقه الأسماء الحسنى =

ومثال اقتران أكثر من اسمين: اقتران عدة أسماء حسنى لله ﷻ في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الحشر: ٢٣ - ٢٤].

الثاني: اقتران الأسماء الحسنى بذكر حرف العطف بينها، وهذا مثل: أسماء الله ﷻ: (الأول والآخر والظاهر والباطن)؛ المذكورة في قوله ﷻ: ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الحديد: ٣].

ووردت هذه الأسماء مفردة في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: قول النبي ﷺ: «اللهم! أنت الأول، فليس قبلك شيء[1]، وأنت الآخر، فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر[2]، فليس فوقك شيء، وأنت الباطن، فليس دونك

=

لعبد الرزاق البدر ص (٤١ - ٤٤)، وانظر في بعض دلالات تذييل الآيات بالأسماء الحسنى كتاب (أسماء الله الحسنى) ص (٩٩).

(١) يقول ابن عثيمين في شرح العقيدة الواسطية (١/ ١٨١): «هنا فسر الإثبات بالنفي، فجعل هذه الصفة الثبوتية صفة سلبية، وقد ذكرنا فيما سبق أن الصفات الثبوتية أكمل، وأكثر، فلماذا؟ فنقول: فسرها النبي ﷺ بذلك لتوكيد الأولية، يعني: أنها مطلقة، أولية ليست أولية إضافية، فيقال: هذا أول باعتبار ما بعده، وفيه شيء آخر قبله، فصار تفسيرها بأمر سلبي أدل على العموم على أنها أولية مطلقة، ولهذا قال: ليس قبله شيء، وهذا باعتبار التقدم الزمني...».

(٢) يقول ابن القيم كما في مختصر الصواعق (٣/ ١٠٦٧): «جعل كمال الظهور موجباً لكمال الفوقية، ولا ريب أنه ظاهر بذاته فوق كل شيء بذاته، والظهور هنا: العلو، ومنه
=

شيء، اقض عنا الدين، وأغننا من الفقر»[١].

ويذكر أهل العلم أن هذه الأسماء المتقابلة في المعنى تدل على كمال وحدانية الله ﷻ، وتمام ملكه، وإحاطته بجميع خلقه.

يقول ابن القيم: «أولية الله ﷻ سابقة على أولية كل ما سواه، وآخريته ثابتة بعد آخرية كل ما سواه، فأوليته: سبقه لكل شيء، وآخريته: بقاؤه بعد كل شيء، وظاهريته -سبحانه-: فوقيته وعلوه على كل شيء، ومعنى الظهور يقتضي: العلو، وظاهر الشيء هو: ما علا منه، وأحاط بباطنه، وبطونه -سبحانه-: إحاطته بكل شيء، بحيث يكون أقرب إليه من نفسه... فمدار هذه الأسماء الأربعة على الإحاطة، وهي إحاطتان: زمانيه، ومكانيه، فأحاطت أوليته وآخريته بالقبل، والبعد، فكل سابق انتهى إلى أوليته، وكل آخر انتهى إلى آخريته، فأحاطت أوليته وآخريته بالأوائل، والأواخر، وأحاطت ظاهريته وباطنيته بكل ظاهر، وباطن، فما من ظاهر إلا والله فوقه، وما من باطن إلا والله دونه، وما من أول إلا والله قبله، وما من آخر إلا والله

=

قوله: ﴿ فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ ﴾ [الكهف: ٩٧]: أي: يعلوه.

وقرر هذا المعنى بقوله: «فليس فوقك شيء»: أي: أنت فوق الأشياء كلها، ليس لهذا اللفظ معنى غير ذلك، ولا يصح أن يحمل الظهور على الغلبة، لأنه قابله بقوله: «وأنت الباطن».

فهذه الأسماء الأربعة متقابلة: اسمان لأزل الرب -تعالى- وأبده، واسمان لعلوه، وقربه» ا.ه، وانظر: تلبيس الجهمية (٤/ ٤١).

(١) رواه مسلم، كتاب الذكر، والدعاء، باب الدعاء عند النوم، ص (١١٧٩)، رقم: (٦٨٨٩).

بعده، فالأول: قِدمه، والآخر: دوامه، وبقاؤه، والظاهر: علوه، وعظمته، والباطن: قربه، ودنوه.

فسبق كل شيء بأوليته، وبقى بعد كل شيء بآخريته، وعلا على كل شيء بظهوره، ودنا من كل شيء ببطونه، فلا تواري منه سماء سماء، ولا أرض أرضا، ولا يحجب عنه ظاهر باطن، بل الباطن له ظاهر، والغيب عنده شهادة، والبعيد منه قريب، والسر عنده علانية.

فهذه الأسماء الأربعة تشتمل على أركان التوحيد، فهو الأول في آخريته، والآخر في أوليته، والظاهر في بطونه، والباطن في ظهوره، لم يزل أولاً، وآخراً، وظاهراً، وباطناً»[1].

---

(١) هذا من ضمن كلام نفيس لابن القيم في طريق الهجرتين ص (٢٥) في الكلام على هذه الأسماء الأربعة، وانظر: تفسير البغوي ص (١٢٧٥)، وبيان تلبيس الجهمية (٤/ ٣٨)، وزاد المعاد (٢/ ٤٢٢)، وتفسير أسماء الله الحسنى للسعدي، تحقيق: عبيد بن علي العبيد، مجلة الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، العدد (١١٢)، لسنة (١٤٢١ه)، وتفسير الحجرات والحديد لابن عثيمين (١/ ٣٦٢).

المطلب الرابع

أقسام أسماء الله الحسنى باعتبار ما تدل عليه من الأسماء والصفات[1]

تنقسم أسماء الله الحسنى بحسب ما تدل عليه من الأسماء والصفات إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أسماء الله الحسنى التي تدل على جميع الأسماء، والصفات:

هذا القسم منحصر في اسم الرب ﷻ: (الله) خاصة، يقول ابن العربي: «الله: وهو اسمه الأعظم؛ الذي يرجع إليه كل اسم، ويُضاف إلى تفسيره كل معنى»[2].

ويقول ابن القيم: «اسم (الله): دال على جميع الأسماء الحسنى، والصفات العليا... ولهذا يضيف الله تعالى سائر الأسماء الحسنى إلى هذا الاسم العظيم، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

ويقال: الرحمن، والرحيم، والقدوس، والسلام، والعزيز، والحكيم؛

---

(١) تنقسم الدلالة اللفظية الوضعية إلى ثلاثة أقسام: **الأول**: دلالة المطابقة، **الثاني**: دلالة التضمن، **الثالث**: دلالة الالتزام، والاستتباع، والمقصود القسم الثاني، دون الآخَرين، وينظر لهذه الأقسام، وبعض ما يتعلق بها: المبين شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين ص (٦٩)، معيار العلم ص (٧٢)، التعريفات ص (١٠٤ - ١٠٥).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٢٩٠).

من أسماء الله، ولا يقال: (الله) من أسماء (الرحمن)، ولا من أسماء (العزيز)، ونحو ذلك، فعُلم أن اسمه (الله) مستلزم لجميع معاني الأسماء الحسنى، دال عليها بالإجمال، والأسماء الحسنى تفصيل وتبيين لصفات الإلهية؛ التي اشتق منها اسم: (الله)»[١].

ويقول السعدي: «اسم: (الله) هو: الجامع لجميع الأسماء الحسنى، والصفات العُلا»[٢].

ولا يرد على هذا قول الله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ١ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ [إبراهيم: ١ - ٢]، فإن في الاسم الأحسن[٣]: ﴿ٱللَّهِ﴾ قراءتان[٤]:

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٥٥ - ٥٦).

(٢) الحق الواضح المبين ص (٢٦٥) (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ).

(٣) الاسم الأحسن لفظ شرعي مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وهو أولى من قول: (لفظ الجلالة)، وإن كان جائزاً، فموافقة النص أولى، أفاده صالح العصيمي في شريط تفسير الفاتحة، ولعل قول ابن القيم في طريق الهجرتين ص (١٢٥): «لا يسمى إلا بأحسن الأسماء»ا.ه؛ يشير إليه، والله أعلم.

(٤) انظر: تفسير الطبري (٧/ ٤١٤)، وتفسير ابن كثير (٨/ ١٧٥)، وتفسير البغوي ص (٦٨١)، والبحر المحيط (٦/ ٤٠٦)، وقد ذكر عن بعض القراء كيعقوب الحضرمي أنه إذا وصل الآيات قرأ لفظ الجلالة بالخفض، وإلا فبالرفع.

القراءة الأولى: قراءة الاسم الأحسن ﴿ٱللَّهِ﴾ بالرفع على أنه مبتدأ، وخبره إما أن يكون الموصول بعده، أو يكون الخبر محذوفـًا قدّره بعضهم بأنه: الله الذي له ما في السماوات والأرض، العزيز الحميد؛ بدلالة الآية قبله، أو أنه خبر لمبتدأ مضمر تقديره: هو الله الذي له ما في السماوات والأرض.

وهي قراءة أبي جعفر، ونافع، وابن عامر، وعلى قراءة الرفع لا إتباع في الآية، ولا إشكال.

القراءة الثانية: قراءة الاسم الأحسن ﴿ٱللَّهِ﴾ بالخفض، وفي توجيهها ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن في الآية تقديمـًا، وتأخيراً، وتقدير الكلام: إلى صراط الله العزيز الحميد، فيكون من باب تقديم الصفة على الموصوف، ومن باب توسط الموصوف للصفات، كما لو قلت: الشيخ العالم محمد الفقيه. يقول أبو عمرو بن العلاء: «الخفض على التقديم والتأخير، تقديره: إلى صراط الله العزيز الحميد»[1].

القول الثاني: أن الاسم الأحسن هنا بدل من العزيز الحميد، أو معطوف عطف بيان. يقول الزمخشري: «قوله: ﴿ٱللَّهِ﴾: عطف بيان للعزيز الحميد؛ لأنه جرى مجرى الأسماء الأعلام لغلبته واختصاصه بالمعبود؛ الذي تحق

---

(١) تفسير البغوي ص (٦٨١)، وانظر: تفسير الطبري (٧/ ٤١٤).

له العبادة، كما غلب النجم في الثريا»[١].

ويقول ابن عثيمين: «(الله): عَلَمٌ على الرب ﷻ لا يُسَمَّى به غيره، وهو أصل الأسماء، ولهذا تأتي الأسماء تابعة له، ولا يأتي تابعا للأسماء، إلا في آية واحدة، وهي قول الله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١ - ٢]، لكن لفظ الاسم الكريم هنا بدل من العزيز، وليست صفة، لأن جميع الأسماء إنما تكون تابعة لهذا الاسم العظيم»[٢].

وعليه فلا إشكال أيضـًا في الآية في هذين القولين.

القول الثالث: أن الاسم الأحسن هنا نعت للعزيز الحميد. يقول البغوي ضمن تعداده القراءات في الآية: «وقرأ الآخرون بالخفض نعتا للعزيز الحميد»[٣]. وهذا التوجيه يظهر -والعلم عند الله- أنه ضعيف؛ لعدم النظير له، فلم يُعْهَد أن يكون الاسم الأحسن: ﴿ٱللَّهِ﴾ تابعـًا لغيره في النصوص الشرعية، وسبق كلام ابن القيم، وابن عثيمين، مما يُغني عن إعادته هنا، وتتبع موارد اللفظ في النصوص من الأمور المرجحة، والله أعلم.

القسم الثاني: أسماء الله الحسنى التي تدل على أكثر من صفة:

---

(١) تفسير الزمخشري ص (٥٤٤).

(٢) شرح الأربعين النووية لابن عثيمين ص (٢٣ - ٢٤).

(٣) انظر: تفسير البغوي ص (٦٨١).

من الأمور المقررة عند أهل العلم: أنه إذا كان الاسم من أسماء الله ﷻ دالاً على عدة معان فإنه يتناولها تناول الاسم الدال على معنى واحد لمعناه.

وقرر ابن القيم هذا القسم بأمثلته في قوله: «إن من أسمائه الحسنى ما يكون دالاً على عدة صفات، ويكون ذلك الاسم متناولاً لجميعها تناول الاسم الدال على الصفة الواحدة لها، كما تقدم بيانه[(١)]، كاسمه: (العظيم)، و(المجيد)، و(الصمد)، كما قال ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فيما رواه عنه ابن أبي حاتم في تفسيره: الصمد: السيد الذي قد كمل في سؤدده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحليم الذي قد كمل في حلمه، والعليم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الذي قد كمل في أنواع شرفه، وسؤدده، وهو الله سبحانه، هذه صفته، لا تنبغي إلا له، ليس له كفواً أحد، وليس كمثله شيء، سبحان الله الواحد القهار[(٢)]، هذا لفظه.

وهذا مما خفي على كثيرٍ ممن تعاطى الكلام في تفسير الأسماء الحسنى؛ ففسر الاسم بدون معناه، ونقصه من حيث لا يعلم، فمن لم يحط بهذا علماً بخس الاسم الأعظم حقه، وهضمه معناه، فتدبره»[(٣)].

القسم الثالث: أسماء الله الحسنى التي تدل على صفة واحدة:

---

(١) ينظر: فائدة جليلة في قواعد الأسماء والصفات، ص (١٧)، فما بعدها.

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره (١٢/ ٧٤٤).

(٣) فائدة جليلة في قواعد الأسماء والصفات، ص (٤٤ - ٤٥).

على هذا القسم أكثر أسماء الله الحسنى، مثل: اسم الله ﷻ: (السميع): يدل على صفة: (السمع).

ومثل: اسم الله ﷻ: (البصير): يدل على صفة: (البصر).

ومثل اسم الله ﷻ: (الخالق): يدل على صفة: (الخلق).

المطلب الخامس

أقسام أسماء الله الحسنى باعتبار ما تدل عليه من معان ثبوتية، أو منفية

تنقسم أسماء الله الحسنى بحسب ما تدل عليه من معان ثبوتية، أو منفية؛ إلى قسمين:

القسم الأول: أسماء الله الحسنى التي تتضمن معانيَ منفية، وثبوتية:

من أمثلة أسماء الله الحسنى الداخلة تحت هذا القسم: اسم الله ﷻ: (السلام): فمعناه: السالم في نفسه ذاتـًا، وأسماءً، وصفاتٍ؛ من كل نقص، والـمُسَلِّمُ لغيره.

يقول ابن القيم: «وكذلك اسمه: (السلام): فإنه الذي سلم من العيوب، والنقائص، ووصفه بالسلام أبلغ في ذلك من وصفه بالسالم.

ومن موجبات وصفه بذلك: سلامة خلقه من ظلمه لهم، فسلم سبحانه من إرادة الظلم، والشر، ومن التسمية به، ومن فعله، ومن نسبته إليه، فهو السلام من صفات النقص، وأفعال النقص، وأسماء النقص؛ المسلم لخلقه

من الظلم...

وكذلك: (الكبير) من أسمائه، و(المتكبر): قال قتادة وغيره: هو الذي تكبر عن السوء.

وقال أيضـًا: الذي تكبر عن السيئات.

وقال مقاتل: المتعظم عن كل سوء.

وقال أبو إسحاق: الذي يكبر عن ظلم عباده.

وكذلك: اسمه (العزيز): الذي له العزة التامة، ومن تمام عزته براءته عن كل سوء، وشر، وعيب، فإن ذلك ينافي العزة التامة.

وكذلك: اسمه (العلي): الذي علا عن كل عيب، وسوء، ونقص، ومن كمال علوه أن لا يكون فوقه شيء، بل يكون فوق كل شيء.

وكذلك: اسمه (الحميد): وهو الذي له الحمد كله، فكمال حمده يوجب أن لا ينسب إليه شر، ولا سوء، ولا نقص، لا في أسمائه، ولا في أفعاله، ولا في صفاته.

فأسماؤه الحسنى تمنع نسبة الشر، والسوء، والظلم إليه، مع أنه -سبحانه- الخالق لكل شيء»[1].

---

(١) شفاء العليل ص (٣٠٢ - ٣٠٣)، ولابن القيم في أحكام أهل الذمة (١/ ٤١٥) كلام في تخطئة من جعل اسم الله ﷻ: (السلام)، من أسماء السلوب المحضة، لمن أحب الرجوع إليه.

ويقول ابن عثيمين: «(السلام): اسم ثبوتي، سلبي.

فسلبي: أي: أنه يراد به نفي كل نقص أو عيب يتصوره الذهن، أو يتخيله العقل، فلا يلحقه نقص في ذاته، أو صفاته، أو أفعاله، أو أحكامه.

وثبوتي: أي: يراد به ثبوت هذا الاسم له، والصفة التي تضمنها، وهي: السلامة»(١).

ومثل: اسم الله ﷻ (المتكبر): فمعناه: الذي له الكبرياء، والملك، والعظمة، المتكبر عن كل سوء، المتعاظم عما لا يليق به، فدل اسمه: (المتكبر) على إثبات صفات: التكبر، والعظمة، والملك؛ لله ﷻ، ودل على نفي صفات السوء التي تكبر عنها؛ لأنها لا تليق به سبحانه وتعالى، يقول البغوي: «﴿ٱلۡمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]: الذي تكبر عن كل سوء، وقيل: المتعظم عما لا يليق به، وأصل الكبر، والكبرياء: الامتناع، وقيل: ذو الكبرياء، وهو: الملك»(٢).

ويقول السعدي: «﴿ٱلۡمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]: الذي له الكبرياء، والعظمة، المتنزه عن جميع العيوب، والظلم، والجور»(٣).

---

(١) القول المفيد (٢/ ٣٢٥)، وانظر: شرح العقيدة الواسطية (١/ ١٤٧ - ١٤٨)، وفائدة جليلة في قواعد الأسماء والصفات، ص (١٧ - ٢٣)، وإعانة المستفيد (٢/ ٢١٦)، ولابن القيم في بدائع الفوائد (٢/ ١١٦) تفسير جميل لاسم الله ﷻ (السلام).

(٢) تفسير البغوي ص (١٣٠٠ - ١٣٠١).

(٣) تفسير السعدي ص (٨٥٤).

القسم الثاني: من أسماء الله الحسنى ما يدل على معان ثبوتية:

أكثر أسماء الله الحسنى من هذا القسم، مثل: اسم الله ﷻ (السميع): يدل على ثبوت صفة (السمع).

ومثل: اسم الله ﷻ (البصير): يدل على ثبوت صفة: (البصر).

ومثل: اسم الله ﷻ (القدير): يدل على ثبوت صفة: (القدرة).

المطلب السادس

أقسام أسماء الله الحسنى باعتبار ما تدل عليه من الصفات الفعلية، والذاتية

تنقسم أسماء الله الحسنى بحسب ما تدل عليه من الصفات الفعلية، والذاتية؛ إلى قسمين:

القسم الأول: من أسماء الله الحسنى ما يدل على صفة ذاتية:

من هذا القسم: اسم الله ﷻ (البصير): يدل على ثبوت صفة: (البصر)، وصفة (البصر) من الصفات الذاتية لله سبحانه وتعالى.

ومثل: اسم الله ﷻ (الحي): يدل على ثبوت صفة: (الحياة)، وصفة (الحياة) من الصفات الذاتية لله سبحانه وتعالى.

القسم الثاني: من أسماء الله الحسنى ما يدل على صفة ذاتية فعلية:

من هذا القسم: اسم الله ﷻ (الغفور): يدل على ثبوت صفة: (المغفرة)،

وصفة (المغفرة) من الصفات الفعلية لله سبحانه وتعالى.

ومثل: اسم الله ﷻ (الرحيم): يدل على ثبوت صفة: (الرحمة)، وصفة (الرحمة) من الصفات الفعلية لله سبحانه وتعالى.

ومثل: اسم الله ﷻ (الخالق): يدل على ثبوت صفة: (الخلق)، وصفة (الخلق) من الصفات الذاتية الفعلية لله ﷻ.

ومثل: اسم الله ﷻ (الرازق): يدل على ثبوت صفة: (الرزق)، وصفة (الرزق) من الصفات الذاتية الفعلية لله ﷻ.

والصفة الفعلية التي يدل عليها الاسم الأحسن قد تكون صفة متعدية، وقد تكون صفة لازمة[1]:

فمثلا: اسم الله ﷻ (الغفور)، يدل على صفة: (المغفرة)، والمغفرة من الصفات الفعلية المتعدية، وكذا اسمه (الرحيم)، و(الخالق)، و(العفو)، و(الوهّاب)، و(الشافي).

أما اسم الله ﷻ (الحي)، فيدل على صفة: (الحياة)، والحياة من الصفات الفعلية اللازمة، وكذا اسمه: (القوي)، (المتين)، (الأحد)، (العليّ).

---

(١) المتعدي هو: الذي يتوقف فهمه على تعقل المفعول به، كضرب، واللازم هو: الذي لا يتوقف فهمه على تعقله، كقعد، انظر: دستور العلماء (٣/ ١١٣)، وأوضح المسالك إلى ألفية الإمام مالك (٢/ ١٥٦)، واللمع في العربية لابن جني ص (٥١).

يقول ابن القيم: «الاسم إذا أطلق عليه جاز أن يشتق منه: المصدر، والفعل، فيخبر به عنه فعلاً، ومصدراً، نحو: (السميع)، (البصير)، (القدير)، يطلق عليه منه: (السمع)، و(البصر)، و(القدرة)، ويخبر عنه بالأفعال من ذلك، نحو: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ ﴾ [المجادلة: ١]، ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَـٰدِرُونَ ﴾ [المرسلات: ٢٣].

هذا إن كان الفعل متعدياً، فإن كان لازمًا لم يخبر عنه به، نحو: (الحي)، بل يطلق عليه الاسم والمصدر، دون الفعل، فلا يقال: حَيِيَ»[1].

ويقول ابن عثيمين بعد كلام سابق: «فعلى هذا تكون الأسماء على قسمين: متعدٍّ، ولازم.

والمتعدي لا يتم الإيمان به إلا بالأمور الثلاثة: الإيمان بالاسم، ثم بالصفة، ثم بالأثر.

وأما اللازم فإنه لا يتم الإيمان إلا بإثبات أمرين؛ أحدهما: الاسم، والثاني: الصفة»[2].

---

(١) فائدة جليلة في قواعد الأسماء والصفات، ص (٢٦)، وأشار إلى هذا التقسيم شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض (٢/ ٤)، وفي مجموع الفتاوى (٥/ ٣٢٤) و(٥/ ٥١٨).

(٢) أسماء الله وصفاته وموقف أهل السنه منها ص (١٥).

الخاتمة

أهم ما جاء في البحث ما يأتي:

– الصحيح أن الاسم في اللغة مشتق من: (السمو)؛ بمعنى: العلو، لا من: (السمة)؛ بمعنى: العلامة، وذكر النحويون في حدّه أكثر من سبعين تعريفـًا لا تكاد تسلم من اعتراض.

– الحسنى في اللغة: تأنيث الأحسن، بمعنى: الجمال؛ الذي هو ضد القبح، ليس له في اللغة معنى إلا هذا، ومعنى كون أسماء الله ﷻ حسنى: أنها بلغت في الحسن والجمال الغايةَ، وفي الفضل والكمال النهايةَ، فلا يُتصوَّر حسن وكمال وجمال يقارب ويماثل حسنها وكمالها وجمالها فضلاً أن يفوقها ويتعداها، وليس فيها ما يدل على نقص، بأي وجه من الوجوه، مما يدل على عظمة الرب المتسمي بها، وهو الله ﷻ.

– أن ضابط الأسماء الحسنى هو ما ذكره الله ﷻ بقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فذكرت هذه الآية الكريمة أربعة ضوابط لأسماء الله ﷻ الحسنى: **الضابط الأول**: أن يكون الاسم مذكوراً في الكتاب والسنة (الوقوف على ما ذكر في الكتاب والسنة من الأسماء)، ويخرج بهذا الضابط أمور ثلاثة: **الأول**: كل ما لم يذكر في الكتاب والسنة من الأسماء، **والثاني**: الأسماء التي قد يقيسها بعض الناس على أسماء الله ﷻ؛ المذكورة في الكتاب والسنة، **والثالث**: كل ما يذكر في باب الإخبار عن الله ﷻ، وإن كان

على صيغة الاسم؛ لأن باب الأسماء توقيفي، وباب الأخبار غير توقيفي.
الضابط الثاني: أن يكون الاسم وارداً في النصوص الشرعية بصيغة الاسم، ويخرج بهذا الضابط أمور أربعة: **الأول**: كل الصفات المذكور في الكتاب والسنة؛ لأنها ليست بأسماء، **والثاني**: كل ما يدخل تحت باب الإخبار، وإن كان بصيغة الاسم؛ لأنها أخبار وردت بصيغة الاسم، وليست أسماء الله ﷻ، **والثالث**: كل ما يذكره أهل العلم من الأسماء المضافة؛ لأنها لم ترد بصيغة الاسم، وإنما على سبيل الإضافة، **والرابع**: جميع الأسماء التي تبدأ بـ(ذو).
الضابط الثالث: أن يكون الاسم من الأسماء الواردة في النصوص الشرعية يدل على الحسن في حق الله ﷻ مطلقـاً، بدون قيد، أو شرط، ويخرج بهذا الضابط أمور خمسة: **الأول**: كل ما يذكره الناس من الأسماء، وهو مشعر ذمـاً، أو موهم نقصـاً؛ لأنها ليست بحسنى، **والثاني**: ويخرج بهذا الضابط: كل ما يذكره الناس من الأسماء، ومعناه ينقسم إلى: ما يمدح، ويذم؛ لأنها ليست بحسنى على الإطلاق، **والثالث**: الأسماء الجامدة؛ لأنها أعلام محضة، لا تدل على معان حسنة، وأسماء الله ﷻ كلها حسنى، **والرابع**: الأسماء التي تتضمن شراً، فالله ﷻ لا ينسب الشر إليه مطلقـاً بأي وجه من الوجوه، لا اسمـاً، ولا صفة، **والخامس**: ويخرج بهذا الضابط: كل ما أُخبر به عن الله ﷻ بصيغة الاسم؛ لأن باب الخبر مبناه على صحة الإطلاق، وعدم سوء الاسم، وليس الحسن شرطـاً فيه، وأسماء الله ﷻ كلها حسنى بإطلاق.
الضابط الرابع: أن يصح دعاء الله ﷻ به، وإذا تبينت هذه الضوابط فإن ضابط الأسماء الحسنى هو: **الألفاظ الواردة في الكتاب، والسنة؛ بصيغة الاسم التي**

تدل على معان حسنة في حق الله ﷻ على سبيل الإطلاق، ويصح دعاء الله ﷻ بها.

- أن الأسماء عمومـًا تنقسم باعتبار إطلاقها على الله ﷻ، وإطلاقها على المخلوق إلى قسمين؛ **الأول**: من الأسماء ما هو خاص بالله ﷻ، لا يطلق إلا عليه، ولا يتسمى به إلا هو، **والثاني**: من الأسماء ما يطلق على الله ﷻ، ويطلق على المخلوق.

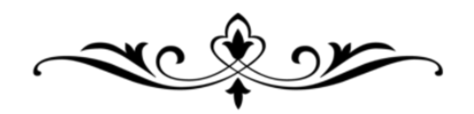
- أن أسماء الله الحسنى تنقسم باعتبار أدلتها الشرعية، والعقلية إلى قسمين؛ **الأول**: ما دل عليه السمع فقط (أسماء خبرية)، **والثاني**: ما دل عليه السمع والعقل (أسماء سمعية (خبرية) عقلية).

- أن أسماء الله الحسنى تنقسم بحسب ورودها في النصوص الشرعية إلى قسمين؛ **الأول**: ما ورد في النصوص الشرعية مفرداً، **والثاني**: ما ورد في النصوص الشرعية مفرداً، ومقترنـًا بغيره من الأسماء الحسنى، واقتران الأسماء الحسنى في النصوص الشرعية جاء على ضربين: **الأول**: اقتران الأسماء الحسنى بدون ذكر حرف العطف بينها، وهذا قد يكون بين اسمين، أو أكثر، **والثاني**: اقتران الأسماء الحسنى بذكر حرف العطف بينها.

- أن أسماء الله الحسنى تنقسم بحسب ما تدل عليه من الأسماء، والصفات إلى ثلاثة أقسام؛ **الأول**: أسماء الله الحسنى التي تدل على جميع الأسماء، والصفات، **والثاني**: أسماء الله الحسنى التي تدل أكثر من صفة، **والثالث**: أسماء الله الحسنى التي تدل على صفة واحدة.

- تنقسم أسماء الله الحسنى بحسب ما تدل عليه من معان ثبوتية، أو منفية؛ إلى قسمين؛ **الأول**: أسماء الله الحسنى التي تتضمن معانيَ منفية، وثبوتية، **والثاني**: من أسماء الله الحسنى ما يدل على معان ثبوتية.

- تنقسم أسماء الله الحسنى بحسب ما تدل عليه من الصفات الفعلية، والذاتية؛ إلى قسمين؛ **الأول**: ما يدل على صفة ذاتية، **والثاني**: ما يدل على صفة فعلية، والصفة الفعلية التي يدل عليها الاسم الأحسن قد تكون صفة متعدية، وقد تكون صفة لازمة.



ثبت المراجع

۞ أحكام أهل الذمة، محمد بن أبي بكر بن أيوب، ابن قيم الجوزية، تحقيق: يوسف بن أحمد البكري وشاكر بن توفيق العاروري، رمادى للنشر، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

۞ الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، إمام الحرمين الجويني، حققه وعلق عليه وقدم له وفهرسه: الدكتور / محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٦٩هـ.

۞ أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

۞ أسماء الله الحسنى، عبد الله بن صالح الغصن، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

۞ أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة، الدكتور / عمر سليمان الأشقر، الطبعة الرابعة، ١٤١٩هـ، دار النفائس، الأردن.

۞ الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، محمد بن أحمد القرطبي، ضبط النص وشرح مادته اللغوية: أ.د محمد حسن جبل، خرج أحاديثه وعلق عليه: طارق أحمد محمد، أشرف عليه وقدم له: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة، طنطا، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

۞ الأصول في النحو، محمد بن السري، المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

۞ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، خرج آياته، وأحاديثه: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

۞ إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، شرح معالي الشيخ الدكتور: صالح بن فوزان الفوزان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ.

۞ إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد درويش، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص ودار اليمامة، دمشق، ودار ابن كثير، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ.

۞ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين)، عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

۞ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف، بن هشام تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

۞ إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، محمد بن إبراهيم بن الوزير، اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

۞ البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف بن حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

۞ بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تقريظ، وتقديم:

الدكتور: وهبة الزحيلي، حققه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: معروف مصطفى زريق ومحمد وهبي سليمان وعلي عبد الحميد بلطه جي، دار الخاني، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

۞ بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أحمد بن عبد الحليم شيخ الإسلام ابن تيمية، حققه مجموعة من الباحثين كل جزء باحث، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، إشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢٦هـ.

۞ التبيان في أقسام القرآن، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، المكتبة العصرية، بيروت، اعتنى به وراجعه محمد العرب، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

۞ التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية، فالح بن مهدي آل مهدي، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.

۞ تحفة المودود بأحكام المولود، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن القيم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

۞ التدمرية، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤١٩هـ.

۞ التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.

۞ تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي، تحقيق: عبيد بن علي العبيد، مجلة

الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، العدد (١١٢)، لسنة (١٤٢١)ه.

۞ تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر، بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.

۞ تفسير (الحجرات – الحديد)، محمد بن صالح العثيمين، دار الثريا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

۞ تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)، محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

۞ تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء، إسماعيل بن كثير، تحقيق: مصطفى السيد محمد، ومحمد السيد رشاد، ومحمد فضل العجماوي، وعلي أحمد عبد الباقي، وحسن عباس قطب، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

۞ التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، لمحمد بن عمر، الرازي، قدم له: هاني الحاج، حققه، وعلق عليه، وخرج أحاديثه: عماد زكي البارودي، المكتبة التوقيفية، مصر.

۞ تفسير الكشاف، جار الله محمود الزمخشري، اعتنى به، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

۞ تقريب التدمرية، محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الرياض، ١٤٢٤هـ.

۞ تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، محمد بن عبد

الله الزركشي، دراسة وتحقيق: د. سيد عبد العزيز، د. عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

۞ تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: عماد الدين حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

۞ التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ.

۞ توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية لابن قيم الجوزية، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، اعتنى به، ونسقه، وعلق عليه: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

۞ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، قدم له فضيلة الشيخ: عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل، وفضيلة الشيخ محمد الصالح العثيمين، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

۞ جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

۞ جامع الترمذي، لمحمد بن عيسى، الترمذي، دار السلام، الرياض،

الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

۞ الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، اعتنى به، وصححه: الشيخ: هشام سمير البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

۞ الجامع لأحكام القرآن، محمد بن عبد الله ابن العربي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

۞ جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، قرأه وضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه / مشهور حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

۞ الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق، وتعليق: الدكتور. علي بن حسن بن ناصر، والدكتور. عبد العزيز العسكر، والدكتور. حمدان الحمدان، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

۞ حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوي)، شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، دار صادر، بيروت.

۞ الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، قوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني، تحقيق ودراسة: محمد بن محمود أبو

رحيم، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

۞ الحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين من الكافية الشافية (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ)، مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

۞ درء التعارض العقل والنقل، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية.

۞ الدرة العثيمينية بشرح فتح رب البرية بتلخيص الحموية، محمد بن صالح العثيمين، أعده: غزاي بن حمدان الأسلمي وفهد بن أحمد الغامدي، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

۞ دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، القاضي الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

۞ ذم التأويل، أبو محمد موفق الدين بن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت.

۞ الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

۞ رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، عبيد الله بن سعيد السجزي، تحقيق: محمد با كريم با عبد الله، عمادة

البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

۞ زاد المسير في علم المسير، ابن الجوزي، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

۞ زاد المعاد، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، حقق نصوصه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه، شعيب وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة عشر، ١٤٠٦هـ.

۞ سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث، السجستاني، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

۞ سنن ابن ماجه، لمحمد، بن يزيد، ابن ماجه، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

۞ شأن الدعاء، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: أحمد يوسف الدّقاق، دار الثقافة العربية، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ.

۞ شرح الأربعين النووية، محمد بن صالح العثيمين، بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الثريا للنشر، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ.

۞ شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: الناشر دار المعارف النعمانية، ١٤٠١ه، باكستان.

۞ شرح العقيدة الأصفهانية، شيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

۞ شرح العقيدة السفارينية، محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

۞ شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، شرحه الشيخ: محمد الصالح العثيمين، خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الخامسة، ١٤١٩هـ.

۞ شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش، قدم له: الدكتور/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

۞ شفاء العليل في مسائل القضاء والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية و١٤١٣هـ.

۞ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

۞ صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل، البخاري، دار السلام، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

۞ صحيح سنن ابن ماجة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

۞ صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج، القشيري، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

۞ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر ابن قيم

الجوزية، حققه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه، وقدم له: الدكتور. علي بن محمد، الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.

۞ الصلاة وحكم تاركها، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، بعناية / بسام الجابي، دار ابن حزم، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

۞ ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

۞ طريق الهجرتين وباب السعادتين، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: سيد إبراهيم بن عمران، دار الحديث، القاهرة.

۞ غريب القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ.

۞ غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، تحقيق: د / عز الدين علي السيد ومحمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

۞ فائدة جليلة في قواعد الأسماء الحسنى، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، دار غراس، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

۞ الفتاوى الكبرى لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

۞ فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الثانية، اللجنة الدائمة للبحوث

العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش.

۞ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، رقم كتبه، وأبوابه، وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه، وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، راجعه: قصي الدين محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

۞ الفوائد، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

۞ القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤١٩هـ.

۞ القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، محمد الصالح العثيمين، خرج أحاديثه، وعلق عليه: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، ١٤١٦هـ.

۞ القول المفيد على كتاب التوحيد، شرح: محمد الصالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الرابعة، ١٤٢١هـ.

۞ الكتاب، عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

۞ الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أيوب بن موسى الكفوي، قابله على نسخة خطية، وأعده للطبع، ووضع فهارسه: الدكتور. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية،

١٤١٩هـ.

۞ لباب التأويل في معاني التنزيل، علي بن محمد، المعروف بالخازن، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

۞ لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

۞ اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

۞ لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، محمد بن أحمد السفاريني، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

۞ لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات، محمد بن عمر الرازي، المطبعة الشرفية، مصر.الطبعة الأولى، ١٣٢٣هـ.

۞ المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، سيف الدين الآمدي، تحقيق وتقديم: الدكتور / حسن محمود الشافعي، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

۞ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وساعده ابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف، والدعوة، والإرشاد،

١٤٢٥هـ.

۞ مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع، وترتيب: فهد بن ناصر السليمان، دار الثريا، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

۞ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن عطية الأندلسي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

۞ المحلى بالآثار، علي بن أحمد بن حزم الظاهري، دار الفكر، بيروت.

۞ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن قيم الجوزية، اختصار: محمد بن الموصلي، قرأه وخرج نصوصه وعلق عليه وقدم له: الدكتور/ الحسن بن عبد الرحمن العلوي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

۞ المخصص، علي بن إسماعيل، بن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

۞ مدارج السالكين بين إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق، وتعليق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ.

۞ مسند الإمام أحمد، لأحمد بن حنبل، الشيباني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

۞ معالم التنزيل، الحسين بن مسعود البغوي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

۞ معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

۞ معجم تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق الدكتور: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

۞ معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، اعتنى به: الدكتور. محمد عوض مرعب والآنسة فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

۞ معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، د. محمد بن خليفة التميمي، دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

۞ معيار العلم في فن المنطق، محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ١٩٦١ م.

۞ المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ضبطه وراجعه/ محمد خليل العيتاني، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

۞ المقتضب، محمد بن يزيد، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

۞ منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور. محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

۞ نتائج الفكر في النحو، عبد الرحمن بن عبد الله، أبو القاسم، السهيلي،

دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

۞ النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

۞ النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير)، اعتنى به/ رائد بن صبري ابن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية.

۞ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

❐ **المخطوطات:**

۞ شرح اللقاني على جوهرة التوحيد، إبراهيم بن إبراهيم اللقاني، نسخة مصورة بمكتبة جامعة الملك سعود، رقم: ٤٤٤٨ ف ٩٠٦ / ١٢، تاريخ النسخ: القرن الثالث عشر هجري، عدد: ١٠ أوراق.

فهرس الموضوعات